

سید محمد امیر اصفه

۵۸

۴۰۲۶

نصرت

۵۲۴۹۵

غیر

(۱۱۱۱۱۱۱۱)



۴۰۲۶
۵۲۴۹۵
۱۱۱۱۱۱۱۱

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر لي
 رب العالمين والصلاة والسلام التامان الكاملان
 على سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله وعلينا وآله وصحبه
 وألحاقهم **فهد** حوائشي وفوائده ونكت وفرايد جمعتها
 من كتب القوم على العقيدة المسماة بأم البراهين لمري
 محمد بن يوسف النخعي وشرحها العلامة الولي المرحوم رحمه الله
 لأن هذه العقيدة من أجل العقائد وضعا واحتكاما ترتيبا وحما
 يد كغيرها فظلموا وشرها ما ذكره تلميذ مولانا وهوسبي محمد اللال في كتابه
 المستنير بالمواهب الفضية في المناقب السنوية وهو على ما مشتمل
 على مناقب الشيخ وذكر مشايخه ومولعائه فسرده بحمد الله تعالى
 شرح عقيدة الصغرى قال وهذه العقيدة من أجل العقائد وأنها
 عقيدة من عقائد من تقدم ولا من تأخر وقد أشار الشيخ رضي الله عنه
 إليه في صدر شرحها له على ما تقدم ذكره في الباب الذي قبله وذكر أنه
 مما يذكر في شرحها لا يعدل عنها بعد الإطلاع عليها إلا من هو من المؤمنين
 الخ **فأيد** كذا على شرحها وحاشا دون غيرها ما حدثني به
 مولانا صري ومولانا الشيخ رضي الله عنهما فقال حوائشي صاحبها سيدي محمد
 ابن يحيى قال كان لي صاحب مقرا على الشيخ سيدي موزون رحمه الله ومن عنده
 قال ثم كان قال سيدي محمد بن يحيى فرائده في النور فقلت بأمره إلا ما آخر
 مما أتيت من شكر وتكبر ومن أول ما سلا في عنده قال الميت لما انفصل
 الناس عن ابنه تكبر وتكبر دخلا على فاجلساني وسلا في عندي واول
 ما سلا في علمي التوحيد فقال لي ما الذي قرأت من الكتب في التوحيد
 قال قلت لها قرأت عقيدة فلان وفلان وسماها فقال فقال لي
 يعطيك على سيد الله تهديد ولاي شي لم تقرأ عقيدة السريها وأنا
 لي سيدي محمد السري قال قلت لها قرأت غيرهما من العقائد
 قال فقال لها هلا قرأتها لو قرأتها لكفكت من غيرها قال فصرناي

يجمع

يجمع من حديثه صوتين اذ ثلثا الشك من الشيخ رحمه الله تركه فرائدها
 قال الميت للراي هذا العقاب والضرب انما كان لأجل عدم زاني
 لها مع اني كنت لم أفهم علم التوحيد بالبراهين القطعية من سائر العقائد
 فكيف حال من ترك قراءة علم التوحيد أصلا ورضي بالتقليد او كما قال
 هكذا حدثني بهذه الحكاية الشيخ رضي الله عنه بمقرا باللفظ وبعضه بالبين
 وحدثني ايضا رضي الله عنه **قال** حدثني بعض من أهل مكة قال سألت
 قريبا لي وأظنه قاضي أبي الوفاء في الشك مني قال فرائده في التمام هو
 وقد كان الصالحين يعني الراي فقلت له ما فعل الله بك قال أدخلني الجنة
 فرائت فيها سيدي ابراهيم خليل الرحمن على نبينا وعليه افضل الصلوات السلام
 وهو يقري الصبيان عقيدة الشيخ السنوية وهم يدرسون على الأرواح
 وأظنه قال العقيدة الصغرى قال والصبيان يحسبون بقراءتها
 ولعل هذه الحكاية مملوغة الشيخ رضي الله عنه **قال** الشيخ رضي الله عنه
 ان هذه العقيدة لا نظير لها فيما علمت ومن اقتصر على ما قاله
 يعقبة بن سائر العقائد والدراد من الكبار او كما قال رضي الله
 عنه **قال** نعمت الله ونياد آخر **قال** ولقد احسن الشيخ الصالح الولي
 المصطفى سيدي محمد بن الحاج حفظه الله وشفعه في حيث قاله
 سائر الكما حسن هذه العقيدة من شعره وهو **قال**

قربة صاغ الامام المرتضى العالم الخبير التقي الامير
 محمد الزاهر الصالحين ذوق الحلا الطاهر الاصل الشريف
 بحر العلوم ومعدن الاسرار بين الانام بعصمه والمشهد
 لو ابصرت حبال حسن عقيدة قد صاغها هذا الامام الادب
 لرايت ما يجل القلوب من الضياء وميها نورا حكاة الفروقد
 فعليك يا شمس الحبيب بوسها نذكر فرائدها وما لا توجد
 في شرحها ظهرت غرايب علمه فاقصد اليه ورد فتم الورود
 مول على كتب الامام فانها تقضي عن طلب الشرف
 اذ ما يكون من القلوب اورد **قال** فاقبل ما يقول الحكيم

و شترتها

کرم ای
لا شکر او

وشرتها ويراد بها ذات الاركان ويراد بها الرعا وهو معناه العاقبة قال صلى
عليه وسلم اي ادع لهم وقال صلى الله عليه وسلم من كان صالحا فليصل الي
قال يدي قال القسطلاني والدعا الدعاء وان دعا عبادة ودعا عيلة قاله
داع كالسائل ويراد بفسر قوله تعالى ادعوني استجب لكم فليطعنوا انتم
وقيل سلوني اعظم وقد تتعلل بمعنى الاستغفار وسد قوله صلى الله عليه وسلم
اني بعثت اهل البقيع لاصلي عليهم فقد فسر في الرواية الاخيرة ان استغ
لتم وبمعنى العزة ومنه قوله تعالى ولا تفرصوا انفسكم **واذا علم** هذا فليعلم ان الصلاة
يختلف حالها بحسب حال المصل والمصلي والمصلي عليه وقد نقل البخاري
في تفسير سورة الاحزاب عن ابي عبد الله ان معنى صلاة الله على عبده
ثناؤه عليه عند ملائكته ومقتضى صلاة الملائكة عليه الدعاء وروى
القراي من ابنتها ان الصلاة من الله تعالى هي المصفرة وقال الامام في الحديث
والاستغفار انها الرحمة ونحجب بان تعالج بين الصلاة والرحمة في قوله تعالى
اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة الله ولهم اجران باليسار وفي تفسير هذه الآية
الصلاة في الاصطلاح الدعاء ومن الله التزكية وجمعها التثنية على كثرة افعالها
وتنوعها والمراد بالرحمة اللطف والاحسان انتهى وقال ابن العربي
في الصلاة من الله الرحمة ومن الادميين خيرهم من ملائكته والجن والروح
والجود والدعاء التسبيح ومن الطيور والبهائم التسبيح قاله صاحب كل علم
صلاة وتسبيح ولهوا زيادة نقلنا عنها في حواشي التجاني **باب**
لا بأس بذكرها قال الشيخ اقدار في اخر حاشيته على هذه العقيدة ما خلت
العلماء من الله عزهم فمن قال اللهم صل على سيدنا محمد عدد ما خلق الله من
هل يحصل له الاجر بعد ما ذكره في قوله فذهب ابن عرفة الى انه انما يحصل له
من الاجر اكثر من التسليمة الواحدة ولا يحصل له الاجر بعد ما ذكر ذكره في
قال يدي في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله قال يدي
عج اي اتباعه وهو هنا اوتي من نفسه بما ربه المؤمن من عظم
او من بني هاشم والمطلب والمشتهور ان الصلاة اهل قلبها الغلو في

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

القاسوس حنة ثم الغافل يلزم شذوذ وفيه نظر لنقص بعض المحققين
 بشذوذ ما من سوء وتصغيره على أهيل دليل على ما هو محذور من ان التصغير
 يرد الاشياء الى اصولها وتبيل اصله اول حكم التوار والتفخ ما قبلها فليست
 الغا وتصغيره على اول دليل على ما ذكر **يقال** محيا اهل يدل على ان اصل ال
 اهل الجواز ان تكون أهيل لتفخرا هذا لا تصغيرا ل **سرا** لما ذكر الائمة
 ان اهل تصغير ال هل ذكر على ما قلنا الائمة عزوا ان اهل تصغير اهل
 لال بغزبان دلت عند **م** **وهو** هو اسم جمع لصاحب معنى صحابي
وهو الشاقل اعترض بان لا مانع اما الاول فيخرج المجد
 غير المكر لان الشا ما خوذ من تثبت الش اذا عظفت بضع على اعف
 واما انه غير مانع فلان الشا يكون في الخبر والشر لتقول عليه الصلاة والسلام
 من اتيتني الحديث والحج لا يكون الا بالبر **سرا** من الاول بان الشا ما خوذ
 من اثبتت بالهزة لا من تثبت قال ابو القاسم الزجاج في باب فعلت
 وافعلت ما خلط في المعنى تثبت الرجل اذا عظفت واشتت على رجل غير
 خبر موجه ومن الثاني بان الثاني خاص بالخبر قال صاحب تبيان اللسان
 الشا تقدم الشا والمذا في الخبر خاصة والشا يتقدم النون والقصر في
 الخبر والشا وما اعترض به المستعرض من الحديث فهو من باب
 المشاكلة اللغوية **وهو** زيادة فلو قال في اذيل تفسير الصلاة بالنز
 يدل على انتفاء النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وانه يزداد في قوله لا ينافيه
 كونه مذكورا ما تقدم من ذلك وما تاخر وقد نص الاعمى على ذلك في شرح
 مسلم ولكن هاهنا خلاف ما للصف في شرح الوسطي ولعل هذا
 هو الطراز كما قبل وتفسير الميم الصلاة بالزيادة اذ لم يقل هذا
 ان المنصحة تنمود على العبد فقط **وهو** قال ابو الحسن
 نقلا عنه القاسم في معاني الصلاة على النبي **سرا** قال ابو الحسن
 محذرة يوجب ثلثة معضهم وانما واجبة عقلا كما انما واجبة شرعا
 قال بعضهم لم تكن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد
 السملة في الزمن الاول واشتد الكفر بها بنوها ثم بعدها ثم وتكسر
 الاجماع عليها بعد ذلك فلا يكتب كتاب الا وكتب فيه الصلاة على النبي صلى الله

ما قاله
 في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

عليه

عليه وسلم **قوله** اعلم ان قيل لا ي شى افصح المعنى كتابه بكذا اعلم وانما
 بان يتناول العلم العقلي لا فالجواب **سرا** ما اشار اليه الهدوي
 ويمكن الجواب من وجه اخر وهو على الاهتمام بما ياتي قال الشيخ اذا كان
 مما يستمر به يفتن بما يدعى الاهتمام **فان قلت** فما حكمة احتيارها
 على اقرايح انه يدل على الاهتمام ايضا وعلى اسمع مع ان اسمع يدل على الاهتمام
 ولما اختارها على ادرا واعرف واقهر وكما **سرا** في الاول وهو
 لفظ اقرا ان الامر بالقرأة يقتضي تحصيل الاتفاظ والامر بالعلم يقتضي
 تحصيل المعاني والمقصود ليس قرأة الاتفاظ تحصيل المعاني فلا محل على
 قال اعلم ولم يقل اقرا وعن الثاني ان الامر بالسمع يقتضي الاتفاظ
 للاتفاظ والامر بصفا اليها والامر بالعلم يقتضي ان تحصيل معانيها والمقصود
 ليس بسمع الاتفاظ والاتفاظ اليها بل المقصود تحصيل معانيها بل لا
 قال اعلم ولم يقل اسمع وعن الثالث ان الامر بالتوراة يقتضي
 تحصيل المعاني على وجه الثاني والمجمل ان الدورية هي العلة في العلم
 لغرض التفكير والتحصيل فلا تليق بالاهتمام الذي يقتضي العلم بظن
 الامر بالعلم فانه يقتضي تحصيل سرعة من غير مقلة فلهذا قال
 اعلم ولم يقل اذرو **سرا** الرابع ان الامر بالعلم يدعو كلاما
 ما بقا والامر بالعلم يدعو كلاما لاحقا فالانق استعمال العلم
 لان اعلم ليس ما بقا وعن الخامس ان الامر بالمعرفة يقتضي تحصيل
 الجزئيات والامر بالعلم يقتضي تحصيل الكليات والمطلوب في هذا
 العلم لبراهين والمسائل الكليات فباسب استعمال العلم انظر لفظا
قوله ان الحكم هو لغة المنع قال في المحاج حكيت الرجل حكيميا اذا منعت
 مما اراداه وبشرى ما قاله الشارح وهو يتدعي حكوماية وحكوماية
 واكره بان لما يتوهم من عدم انحصاره فيما ذكر **قوله** العقل اي المنسوب الي
 العقل وهو لغة الثني والشدة قال في المحاج عقلت البعير اعلم عقلا
 وهو ان يشي وظيفه مع ذراعيه فتشدها جيتا في وسط الذراع اه والعقل

قوله

ايضا المنع لمصاحبه من التواحيش قال القسطلاني في باب
 التعاقلة من الجاهل وغيره فافهم القلب على اراءه تصور عينا
 تفكر في وقت قد تمهيد بعضهم الى اربعة اقسام هي اولي وهو
 عقل الصبيان نسبة اليه والاولى وهي الطبيعة التي خلق منها
 ادم عليه السلام لخاص ان تلامها لا يفقد وتكون به وهو
 الانطباع على الشيء والاشكال عليه ومثلي وهو الذي عنده ملكة
 بها على التغير عنه بمقصوده وفعله وهو اعلاها وهو من له
 ملكة يقتدر بها على التغير بها في مراده **المراد** اثبات امر او نفي
 وبعبارة اخرى اي الذي يدرك العقل ثبوته او نفيه **المراد** ان
اعلم ان المنع والتمنع هو ما يكم به العقل لا الحكم العقلائي انما
 على التسمية لانه يستلزمها بخلاف العكس والقسمه جريئة لا توعية والحق
 بغيرها معلوم وبين الحضرة التي لا يخلو اما ان يقبل الوجود او لا
 الثاني المستحيل والاول لا يخلو اما ان يقبل مع وجوده لا يتخا او لا
 الثالث الاول الجاهل والثاني الواجب له نسبة دائره بين الشيء والاشياء
 ولا بد ان يتدرج كلام المؤلف مضافا اتمام الحكم وتقديره متعلق
 الحكم **ولما** مع الوجوب اي ذي الوجوب وعلى كل منهما فانظر
 قوله في التفسير بعبارة الواجب لانه غير المتعلق المقدر مع الوجوب
 وثان هذه لان المضان الحكم لان المعنى حينئذ اعلم ان الحكم العقلي مختص
 في ذي الوجوب اي في الحكم ذي الوجوب والحكم ذي الجواز لم يفتحه قال
 بعضهم ان هذا كله لا يحتاج اليه لان المقتضى لا يتصور في نفسه
 فكري في ذاته وانما يختص حكم الامر في ذلك كما قال في نفسه في نفسه
 واسما هو محله فافهم انتهى **ان قيل** المقصود بالذات انها هو قوله
 ويجب على كل سلك لها فانما يتب تقويمه على الحكم العقلي **والمراد** ان
 الشروع في المقصود من هذا الفن مما يتوقف على معرفة اقسام الحكم العقلي
 لاستدانه منها لان صاحب علم الكلام نارة تبيها زيادة في نفسها كقول
 يجب به عشرة دسعة ونسجيل عليه صدها ويجوز في حقه كل يمكن وتزك

ولا يجب عليه فعل الاصلح ولا يتخيل عليه عتاب المطيع ولا يجوز ان
 يقع ما لا يريد من لم يعرف حقا بغيره لم يعرف ما اثبت منها واما في
اه الوجوب والاشكاله والحوار قلنا **وعبارته** في مقصوده
 واقسامه ثلاثة الواجب والمستحيل والجائز وهو احسن لتوافق
 قوله بعد فالواجب لكن يجتمعا ان يكون الشيء اطلقا مذكرا على الواجب
 والجائز والمستحيل من باب اطلاق المصدر على اسم الفاعل في الثلاثة
 بدليل نفيها لاسما الفاعلين ويجتمعا ان يكون اطلقا المصار على بابها
 لانه اطلقا على اسم الفاعلين دون مصارها لوجوب احدهما استلزم
 هذه المصار **لا** تنوي كما صرح به علما ونارضا الله عنه او لكون معرفة
 المشتقات تستلزم معرفتها **ان** معرفة المشتقات من المشتق منه ومعرفة
 الاخص تستلزم معرفة الاعم لتزكيب الاخص من الاعم وزيادة ومعرفة
 العامة المركبة تستلزم معرفة اجزائها **انظر** التوارد **ان** اثبات امر
 لا يقال في الذيل قيل هذا احد قسمي الحكم العقلي لان الحكم مختص به اذ
 من اقسام الحكم ايضا اثبات امر لا من وتنفى امر عن امر قال التلمس
اه خطاب الله هو من اضافة المصدر الى الفاعل والخطاب الكلام
 الذي يتعد به من هو اهل اللزوم واختلف هل من شرط التسمية
 به وجود المخاطب امر او يخرج بالامانة لا الله غيره كالآباء والمشتق
 فلا يسمي خطابا وانما يسمي خطابا الرسل بالخلق كما شرعوا **ان**
 يبلغون عن الله وهم معصومون في تبيينهم قال في شرح المقدمات **ان**
 في الخطاب الخطاب به من اطلاق المصدر على اسم المفعول **اه** مع زيادة
 واذا تقرر ان الحكم خطاب الله فلا حكم الا الله بخلاف المعتزلة القائلين
 بتحكم العقل **ان** المتعلق بافعال المكلفين قال في المقدمات **ان** المراد بتحكم
 المكلف ما يصدر عنه ليشمل القول والنية والمكلف هو البالغ العاقل
 من حيث انه مكلف ومن ثمة انما ان الصبي لا يتعلق به الحكم **ان** قيل
 وانظر مع ما ذكر في الاصول من الكلام في الامر بالشيء هو امر بكونه

كما في قوله تعالى
 وما كان
 حاكم

انظر التوارد

فانما قد دل على كمال الانقياد ونهاية التسليم لانه لا لم يعرف فيه وجه
مطلوبة البتة لم يكن وجه انبائه الا المتخلف الانقياد والتسليم ام
قوله والحكم العادي هو اثبات لا قال **س** مقتضى الظاهر حيث عرف
الحكم الذي قسمه الى ثلاثة باثبات امر او نفيه ان نقول تحقيقه
اثبات امر او نفيه بواسطة كقولنا كذا ان كان بغيرها فانه المتبادر
من كلامه ان كان المراد بالامر المحمول المشتق او النفي ومن كلامه هنا
ان المراد بالربط النسخة الحكمية التي تغلق بها الاثبات فمقتضى
الاثبات فيها تختل ولا شك في الغاية بينهما بحسب الطلب ام مثاله
الامر على النار بانها سحرقة فهذا امر عادي اذ معناه الاحراق بمس النار
كثير من الاحساد بمشاهدة كقولنا كذا على الحس وليس معنى هذا الحكم
ان النار هي التي اترت في احراق ما يستد او في تخمينه اذ قد امكن
لا دلالة للعقائد عليه اصلا وانما غايته ما دللت عليه العادة
بالافتزان فقط بين الامرين وقس على هذا المعنى سائر الاحكام
العادية ككون الطعام مشبعاً والماء مرويماً والشمس مضيئة والسمكة
قابلة وقد غلط قوم في تلك الاحكام العادية فيجعلوها غلبة
واقتراناً **س** وبما وجد في وجود كبريت ووجود الشبع بوجود الاكل
وربط عدم بعدم كبريت عدم الشبع بعدم الاكل وربط وجود بعدم
وجود الجوع بعدم الاكل وربط عدم بوجود كبريت عدم الجوع
بوجود الاكل اه **ن** نظراً الى الحسن **قوله** فالواجب اي المطلق والمقتضى
بدليل تشبيهه بالخير الجرم فانه واجب مقتضى اي مادام الجرم **س**
ما لا يتصور في العقل عدمه اي لا يدرك في العقل نفيه عن شئ انقص
به سواء كان وجوداً كذا كانت مولاتاً او نفيها كالعدم ونفي الشريك
او نفيها كالعدم ونفي الشريك فلا يدرك شئ على الحد فيكون نظراً الى
ونظراً وكذا لعدم الواجب لعدم الشريك يدخل في الحد وقد يخرج
منه الاحوال المجاوزة على الاصح والمحملي ايضاً قوله ما لا يتصور في

العقل

العقل عدمه صوابه نفيه لا يدرى النقص بصفات السلوب انه يتصور
عدمه اذ حقيقته عدمه لا يتغير اي عدم اتصاف الباري جل وعلا
بها قال افاذا وهذا هو القول بتغير عدمه للنفي واسماع القول
بتزاد فلا اشكال ويطلب ايضاً على التباين بان قوله لا يتصور في العقل
عدمه ذهناً وخارجاً وقدم الواجب لشرفه وعلوه المستحيل لانه
ضده وثلاث بالمجاز لا استواء طريقه والحد لغة هو قوله ما لا يتصور في العقل
هو الواجب **س** ان الشئ انما يفرق للواجب الذي لا يتصور في
العقل عدمه وبقي عليه الواجب الذي لا يتصور في العقل وجوده كقولنا الشريك
واذا اردت الحد الجامع المانع فتقول هو عبارة عن كل معقول شئ تحت
والمحال متقابله نفيها كان او اثباتاً فتقولنا نفيها مثاله نفي الشريك في
الشريك واجب وثبوته مستحيل وقولنا او اثباتاً كقوله الاله واجب ومثاله
الذي نفيه محال والمستحيل كل معقول امتنع تصور نفيه كان القديم
او اثباتاً كجود الشريك والمجاز مركب من **س** كالتحيز للجرم قال في
الزيادة ان اي يجب للجرم ما اذا امر الجرم فهو واجب مقتضى لا مطلق وهو ثابت
ابداً كذا كانت مولاتاً جل وعلا ومثاله اه **قوله** الى التامس والنظر عطف
على التامس عطف مغاير وذلك لان التامس التفتقر والنظر في اللغة الاعمار
وقد الاصطلاح ترتيب امور معلومة ليتوصل بها الى مجهول اي قبل الترتيب
كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فيخرج منه العالم حادث هذا عند
المنطقيين وعرفة المتكلمين بان الفكر الذي يطلب به علم او ظن فالمراد
بالفكر حركة النفس في المعاني المحصورة لها فتعبد المعاني خرجت عنها
في المحسوسات فانها تخيل والمبادر الحركة القصدية فيخرج الحديث
وقيره مما لا يقصد من حركاتها واخبرهم الفكر في تحريك النظر يقتضي تدرجاً
وهو المشهور خلاف ما من زعم انه من **س** والمستحيل لا يتصور في العقل
وجوده صوابه ثبوته لان امر فتخرج الصفات المدونة وليلا بد التفتقر ايضاً
بصفات السلوب لا لا يتصور وجودها ويتصور ثبوته **س** **قوله** مستحيل ذلك

كعدم

ان الحكم على الشيء فرع عن تصوره فجوابه ان تصورنا معنى الحكم عليه لانه ينبغي في ذلك
التصور ان يرد وجه وساتي مزيد تحقيق لذلك **قوله** كنعني الجرم الى شيء
وجوده فهو مستحيل متقيد بوجود الجرم لا مطلق كبرية الاله او نظيره
قوله والجائز ما يصح في العقل وجوهه انما قيد المحنة بالعقل في حقيقة
الجائز لم يدخل فيه جواز العذاب في حق المطيع فان العقل هو الحاكم بصحة
وجود العذاب وعدمه في حق المطيع بمعنى انه لو وقع كل منهما لم يلزم منه
وقوع نقص في حقه كما لا محالة **قوله** في الزيادة ان لا يوافق العقل
عن التقييد لكان تقديب المطيع وانما ثبوت العاصي موجود من النظر الى
ظن الحد لا بالنظر الى عكسه والمحدود لا بد ان يكون داخل في الحد طورا
اي وجوها وعكسا اي عموما مثلا كما وجد الحد وجد المحدود وهذا لا يقدح
في الحقيقة الاخرى وهي التلازم في الشيء لانه ينبغي الحد ويتبين المثل بهما من
التواب والعقاب اذ من جملة نتائجنا لا يفي فيه الوجود والقوم الذي هو انتفاء
الحد التوبة والعقاب فيشتبان عند انتفاء الحد ومن شأن الحد
ان ينتفي عند انتفائه **قوله** وانما عبر بالصفة دون التصور لان
الوجود والعدم اعم من الوجود والعدم وقال ايضا في الزيادة اما
ان يبين الوجود على حاله فيكون بناء على الاحوال واما ان يقتل
لشبهته فيكون الحد شاملا للاحوال التي قد يشوب الاحوال **قوله** والجائز
عقلي وشرعي والشئ على خمسة اقسام مقطوع بوجوده كما بان الى كبر
ومتقطع بعدمه كما بان الى جمل وممكن كوقوع الطاعة مناه وممكن
في مقوله الطاعة مناه وفرضه من الخاتمة وجائز اذن فيه الشرع
كتسائر الحاجات والجائز العقل ضروري ونظري ومن الجائزات
مروية انه تعالى وارسال الرسل كما هو معلوم **قوله** فانيس القلب
على انه مفقود لاجله وحيث ان ما هو ضروري وساتي معنى تانيش القلب **قوله**
بل قد قال امام الحرمين **قوله** كنعني على هذا الجمل بعض شيوخنا ما قصد
انظر ما المتأصلة بينه وبين الكلام الذي قبله وهو ان معرفة هذه
الاقسام الخمسة فان مبني قوله واعلم ان معرفة التصور اذ المعنى ان تصور

9
هذه التقرينات اعني تعريف الواجب وما بعده بان تكرر استعماله طبق
الكلام على جزئياته وبالعكس والكلام الثاني وهو الذي لا سام له من
معنا **قوله** ما في كل جز من جزئيات الواجب كونه نظريه من الوجوب
وادراك ذلك سوا عرف رسم الواجب وحده او لا فانه لا ان يقال ان
المنا سيقطع هو ان الاول اذ التكليف الحد على الجزئي ثابت ان يكون عارفا
بما في الجزئي من احاد الاقسام فافهمه النبي ما كنت عليه وما فسر عليه
به كلام الحرمين لا يفهم منه ولعله من خارج وما نقله عنه الم لا فهم
منه هذا المعنى الذي فسر به شيخنا ومعنى تاسيس القلب ادراك
ما في الجزئين للتطبيق عليه لحد من احد الامور الثلاثة ولا معنى لحد
ذلك على انه يكرر على قلبه المحدود لانه الواجب كذا وجد الجائز كذا وجد
المتقيد كذا فان كان كذلك ثابت كلام امام الحرمين الذي بعده فانهم
قوله ويجب على كل مكلف اعلم انه لا بد لكل شاعر في علم من تصوره بوجها
لاستيعاض توجه النفس نحو المأمور المطلق واما تصوره بتعريفه فليكن
على بصيرة في طلبه وقد اختلف تعريف علم الكلام فقال بعضهم هو العلم
بالعقائد الدينية عن ادلتها اليقينية ونحوه لصاحب الفوائد وقد
ثبت في هذا التوفيق بانه غير جامع لاقتضاياه ان عقايد اهل الاعتقاد
الخالفة لاهل السنة ليست من علم الكلام لوصف الادلة باليقينية
وتحجب بان الادلة اليقينية قد لا تنتج اليقين لاختلاف بعض
ما يعتبر فيها وقال بعضهم هو العلم بالقواعد التي تعلم بها العقائد
الدينية وهذا ما اختاره في بقيقه المطالب والمراد بالعقائد ما يقصد
به نفس الاعتقاد دون العمل بخلاف النية فانها تقصد بها العمل وقد
اختلف في موضوع هذا العلم والتحقيق انه المعلومات التي تجل عليها
ما تميزت عنه عقيدة دينية او مبدأ لذلك قيل موضوع علم الكلام ذات
انه اذ بحث فيه عن خواصها ذاتية اعني من صفاته الثبوتية والسلبية
وعن افعالها في الدنيا كاحداث العالم وفي الآخرة كعشر الاجساد وعن

قوله

قوله

احكامه فيها كبحث الرسل ونهب الاسام في الوثيا وغيره كما انتهى ونال ان
حاشية بحيث عن هذا العلم في خمسة امور الاول النظر في الامور العامة الثاني
النظر في مساوي العلوم الثالث اثبات النفوس والاعتقاد الخاص احوال
النفوس بعد الكفارة والمعاد والمكلف على ثلاثة اقسام قسم كل من
اراد القطر قطعا وهم الملايكة رادم دروي وقسم لم يكلف من اول القطر
قطعا وهم ادم وقسم ثمة نزله والظاهر انهم مكلفون من اول القطر
وهم الجن والرسالة اليهم من خواص نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قال ابن حجر
في شرح الاربعين واما ببقية الرسل فلم يرسل احد منهم كما قاله الطبري وروي
وروي عن ابن عباس رايهم بالنبوة كما دل عليه قوله تعالى انا سمعنا كاثرا
اتزل من بعد موسى الاية قال علي بن ابي طالب في تفسيره به يجوز ان ياتيهم به تبرعا منهم
وليس منهم رسول عن الله عن جماعة من علماء اهل البيت والشافعية خلافه
للمضال وحق رسول منكم انما يجوز لكم وهو الاشارة على حد يخرج منها لم
والمرحان او المراد بهم رسل الرسل قال السبكي لا شك انهم مكلفون في
الاسم الماضية هذه الملة اما بجماعهم من الرسل او من صادق عنه وتكون
اشيا او جنبا لا تقاطع به او مع زيادة وعبر بالمضارع لكونه ابلغ من الماضي
لذاته على الدوام والاستمرار واني بلغ كل لدلالة على ان المعرفة
واجبة ونزول دليل العمل على كل مكلف لان كل للعلوم الاستغناء
المستحيل سارة ان كل احد يتقدم على الدليل المتصل ووجه في كل مكلف من ماذكر
في كلام ابن جماعة في شرعا هو من متعلقان في قوله مكلف كما هو
ظاهر اللفظ ونحوه اما على نوع الخافعي في باب الشرع وفيه انه غير مقيد او
على انه صفة لموضوع محدد او وجوبا شرعا اي شرعا اي ما خذوا من
الشرع او المصداق المنسب من ان يعرف الذي هو كامل اي يجب معرفة
كاملة كونها شرعا اي شرعية ولا يخفى ان الغاية المتقدمة هي انما
في جزها فلا يكون على هذا تقدم ساقى خبر ان المصداق عليها ثم يلزم
على الحال زعم المصداق وهو مع كثرة لا يقتضيان انتهى

ان

ان يعرف ما يجب في حق من انما التجميع ان معرفة الله لا يستغنى عن معرفة
بيننا عليها كما قال ابن جماعة لان النبوة فقصه موسى واسما قصه
ما يعرف فيعلم ان يكون غارفا قبل معرفة وهو محال وروى عنه في
قبل اول واجب المعرفة واسئل العالم لانه لا ساقى لا ساقى من
الماسورات على قصه الاستئصال ولا الاستكفاف عن سني من الله تعالى في
الانترجاء الا بعد معرفة الامر السامي واغترض عليه بان معرفة الله
الابا النظر والاستدلال وهو معذرة الواجب الواجب في معرفة الله
واجب النظر انتهى فسطاط ان اهم طاعة ومعرفة وعادة ما طاعة لا غفر
الى نية ولا لمعرفة المطاع والفرقة انما لا تقتصر ليد وعصر ومعرفة
للتقرب اليه ومعرفة الله من هذا القبيل والعبادة تقتصر على الله تعالى
في الشرح وانما قال يعرفون لم يقل يحزم اشارة الى ان المطلوب في معرفة الله
المعرفة وهي الحزم المطابق من دليل ولا يكفى فيها الخليل وهو الحرم مقدور
في غنايد الايمان بلا دليل والى وجوب المعرفة وعدم الاكتفاء بها
اجمعه اهل العلم كالشيخ الاستغنى والقاضي ابي بكر الباقاني واما في
وحدة ابن الفطاني من ما ذكر ايضا ثم اختلف القائلون بوجوب معرفة
فقال بعضهم المتقدمون من الانه عام في المعرفة التي يتبعها شرعها
ويقال بعضهم المتقدمون ليس بمومن اصلا والمكره بعضهم واما من يرى في
الشامل تقسيم المكلفين الى اربعة اقسام اه انظر اللفظ قد اوجبت
النظر قبل الايمان على ما استقر من كلامهم فاذا دعي المكلف الى اربعة اقسام
حتى انظر فانا اليوم في مرحلة النظر ونحن نذكره تزداده ما استدلون
انتم مونه الاقرار بالايمان فتتقصون اصلكم في ان النظر تحت طلبها امر
في نظره الى حد يتقاول به المصنف ام تقدر فانه مفسر في حكمه
تغيره هو الجواب ان تقول اما القول بوجوب معرفة الله
المعرفة فضعيف ان التزم التصديق بما دل عليه صحته بوي في سورة
بين النبي والمنتبي وانه يوم من اوله فنظر فسيبين في فيمادي وسن
الباطل فيترجع وقت اعتقد الكفر واما اذا دعي المطلوب الايمان في

فيقال له ان كنت تعلم انك قد سرت وان كنت لا تعلم فاسمعه ويسرد
 في ساعة عليه فان ايقظت استر شاره وان ابي تبين غايه فوجب استخراجه
 منه بالسيف او بحرب وان كان من ثافت اي خائظ اهل الاسلام كما عرفت
 الايمان لم يجهل ساعة الا ترى ان المرتد استجب فيه اسما الامم لعله انما
 ارتد بريب فيترقب به مدة لعله ان يراجع الشك بالبين والجرم بالعلم
 ولا يجب ذلك بالعلم ولا يجب ذلك بحصول العلم بالنظر الصحيح اولا وكيف يصح
 لما طر ان يقول ان الايمان او لا قبل النظر ولا يصح في العفول ايمان بغير
 معلوم وذلك الذي يحده المري في نفسه حسن ظن بخبره والا فان طرف اليه
 الخويز والتكذيب ينطرون وايضا هاهنا النبي صلى الله عليه وسلم في الطلق الجحد
 النظر اولا فاما قامت الحجة به وبلغ غاية الاعراض فيه حيلهم على الجماع باليد
 الا ترى ان كل مردع الى الايمان قال له اعرض على آيتي فيعرضها عليه
 له فيؤمن دينا ثم ارى معاند فيهلك انتهى ما في الشرح ايضا من ان العربي
 جلد وعزاه اندم جلد على عز لان جل من باب التحلية بالحق المعية وعزم من
 باب التحلية بالحق المستحيلة والاولى مقومة على الثانية وكذا يجب
 انها ابي باسم الاشارة مرتين لان الاول اشارة الى ان هذا الوجه
 ايضا بالتشريع والثاني اشارة الى ان المطلوب معرفة هذا هو الواجب
 والتجاذب المستحيل كما في الاول الا ان في الاقسام الثلاثة السابقة عقلية
 واللاحقة منها ما هو عقلي ومنها ما هو شعوري انظر وفي وجوب قوله
 ما يجب التجنيس التام فان الاول معناه يفرض والثاني معناه يفرض
 الوجوب الذي هو عدم التزلزل ويقابل المستحيل والجائز ان ترى
 مثل ذلك مثل يقتض المساوات من وجه وصفات الله تعالى
 ليست كصفات البشر وكان المناسب التفسير بخولاها لا تقتضي ذكر
 ما يجوز ان ان المماثلة راجعة الى خمسة الاقسام المذكورة
 لوالى كيفيتها او يقال المماثلة راجعة الى الحكم لا الى الصفة وايضا
 لا نسلم مساوات مثل كل من كل وجه بل في غير الوجه الذي يقتضيه
 التباين وهذا عرف الفرق بينهما وقد عمل نحو عفي مثل تجارا

في حقه

في حق الرسول فهو الرسل بالكدود والاميان الرسل احرى من غيره
 تستلزم معرفة الاسم هكذا قال بعضهم ونقصت بانه هو ظاهر لا
 بعد تسليم الاسلام على الاطلاق وهو لا يحسن ما انت للاجوب
 والكلام فيه ولا يصح دعواه الا ترى ان الرسل ثبت بها اسمة لمشرقة
 او حي اليهم ولم يثبت للانبيا ولعله سكت عن الاسماء حال النبوة
 بالترادف بينهما النبي والرسالة انه تعالى ابي بعضنا وكلنا انما
 لا يختص به والنبوة كذلك لانه جبره من الاوامر والامر على انما
 والنهي عن المحرم فقط والنزل الثاني بدخول السر والسرور في
 فعل طلب الزام وليس كل الزام طلبا فالله في شرح مسلم والثاني
 والاول ابن ابي شريف وجماة احتجوا من منعت المصنف من ذلك
 يقولون ان العقل حقيق وتفتح ومعرفة امر خفيه فالعقل هو الذي
 المعتقد لانه سبيلها كعزم المنصاري بالثبوت وذلك انه
 من الاشياء بحدود القدس الذي هو جبريل وبالكلمة وهو عيسى ومحمد
 الايمان الثلاثة التي هي الوجود والقيامة والعلم انتقلت من الله الى
 يعقوب عن باللاهوت المتحدة في الماسون الذي هو عيسى وهذا
 الصفة لا تقوم بنفسها ولا تقوم بمجلى فيحرم في قوله لا يقولون
 واحد ثلاث اقسام اقنوم الاب واقنوم الامم واقنوم الابن
 بالاول الدائم وقيل الوجود والثاني العلم والثالثة الحياة والحق
 فترمز والاخر يسمى بيزان والاول هو الذي يخلق الشرور
 وهذا مختلف فحينئذ لم يحصل ما في المسئلة انه اختلف في اسما
 وذلك على ثلاثة اقسام احدها وهو مذهب الجبره المعبر عنهم من كونه
 لها فاعلم انه لا اله الا الله فامر بالعلم بالوحدة والتوحيد لا يجد علم
 وقد ذكر الله سبحانه وتعالى التعليل في الاصول وحده عليه من بقوله
 اهل الذكوان كنتم لا تعلمون واما الثاني اجواز لاجزاء السلق على قوله
 من الناطق بها ولو لم يقل احدها لم يخلو عن ان يكون بوليد وانما

فان

حده

رسم

رسم

رسم

رسم

رسم

رسم

رسم

رسم

رسم

رسم

رسم

رسم

رسم

رسم

رسم

بحسب التعليل وان النظر والبحث فيه حرام والقابل بهذا المذهب طائفتان
طائفة يشعرون النظر ويقولون اذا كان المطلوب في هذا العلم والنظر
لا يقتضي اليه فالاشتغال به حرام وطائفة يعترفون بالنظر لكن يقولون
ربما اوقف النظر في هذا في الشهية فيكون ذلك بسبب الضلال لزمهم من علم
الكلام والاشتغال به ولا شك ان متعهم فيه ليس هو الله ممنوع مطلقا
كسب وقد قطع اصحابه من فرض الكفائات وانما منعوا منه لئلا يكون
لهم قدم صدق في مسائل التحقيق فيؤدي الى الارتباك والشك وذكر البيهقي
في تلخيص الايمان هذا قال كيف يكون العلم الذي يتوصل به الى معرفة الله علم
صفاته ومعرفة رسله والمؤمنين النبي الصادق والمؤمنين مؤمو ما اور
مرغوب بآمنه ولكنهم لا يشعرون على الحقيقة ان لا يبلغوا ما يريدون
منه فيحصلوا فنزوعا عن الاشتغال به انتهى فمطلبي واما القول
بانه بافرقا عما يعرف الا فتقول من الاشهر ان ايمان اهل القبلة لا يصح وان يقول
بتكفير القوام والكره الاسناد ابو القاسم القشيري وقال هكذا كذبت
وير من تلبسات الكرامية على الصوام والظن بجميع عوام المسلمين
انهم يفترون الله وقال ابو منصور في المقتضب اجمع اصحابنا على ان
الصوام مرسون عارفون بالله تعالى وانهم حشروا الجنة للاخبار والاعمال
فيه لاكن منهم من قال لا بد من نظر عملي في العباد وقد حصل لهم منه
القدر الكافي فان نظروا هم تجلبت على سجد العباد وقد مر وحديث
الموجودات وان عجزوا عن التفحص عنه على اصطلاح المتكلمين والعلم
بالعبادة علم زائد لا يلزمهم وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يكتفي من امره
بالنصرتين مع العلم بقتلهم عن معرفة النظر بالادلة اه قسطلاني
وحل شبه الشهية على قسمين عملي وشرعي فالعملي ملائمة ان
يكون مقتدا او غير مقتد والشرعي ما ائجه ان يكون حراما او حلالا
ويجوز جاست باب علم ومن باب ضرب وهو الاضطرار والاحتياج
الفران وهو قوله العجز ان يكون لا - او نحو ذلك كما عجز من حالة

الحج

الآخر والوجود اذا الوجود دليل عليه تعذيب وهو اسم من الحروف على حد
موجود وليس كل موجود فاما لا الله تعالى مع وجوده وليس فاما لا
على الا يلحق بغير ان تكون ما به فعله او لا او كثر من غيره
لا يلحق به **س** فمما يجب لمواظبة على قول الله تعالى قل يا معشر قومه قبل
ويجب على كل مكلف لان ما في قوله ما يجب من العباد **س**
لا يتناقض فيه لان العموم المساق باعتبار كماله من جهة واحدة ولم يحد
الموضوع فلا يتناقض ولما كان ما تقدم كلاما مجتمعا فلهذا في سبيل
والنشر وايضا بالواقعة في جواب شرط مقدر بقدره كما طاب
اي ان ينال عن الواجب لمواظبة التابيت له في بعضه عجزه
لمواظبة بعضه عجزه **س** عشر من صفة قال ابو حنيفة نقلا عن
المالك اني الصفة والوصف عند اهل العربية بمعنى واحد
الوصف والصفة المعنى القائم بالوصف انتهى وقال ابن السكيت
في حاشيته على الشفا للصفحة من النعت العاين بالتحقيق في
الصفة كل قدر معنى تميز وجوده يعني محاد الوصف لوجوده
او انتفايه مع وجوده موصوف في العالمين سواء وجدت بذات
الموصوف او لم توجد بالوصف ما قام به معنى والتمسك به
المعنى والوصف هو الضرب عن واهم صفة بالموصوف والواصف هو
والصفة ايضا الوصف والوصف صفة الواصف لانه صفة
واعلم ان مذهب اهل السنة ان تسمية صفة بالصفة والوصف
قدسية ليست من صفه المخلوق بل تنسب لذاته اذ لما خلافا لغير
القائلين ان الله تعالى كان لا بلا اسم ولا صفة ولما وجد خلق
له الاسماء والصفات **س** على قوله لا يقدم صفاته انه يلزم تمام
المعنى بالمعنى وذلك لان الاسماء معنى فاصطلاحه ان العلم بان بالصفة
وعندنا بقا التي صفة زائدة عليه فائتم به وتبين المعنى بالمعنى
بأنها باقية ببقا هو بقا الله فانه يقال الملائكة رسله

واللغاة لانها ليست غير الذات بخلاف بقاها لانه لا يكون بقاها
لا عارضه كقولنا معارضة له والبقا القام بالشيء لا يكون بقا لما هو غيره
انتهى **الاول** - ان كانت صفات الله تعالى تدية فاسحق الحق في
قوله تعالى في الحديث القدسي المروي في البخاري ان رجلى سقيت غصني
والثاني - القسطلاني نقل عن صاحب الكواكب بقوله قلت الرحمة
والغضب من صفات الفعل والحق باعتبار التعلق والسرفيه
ان الغضب بعد صدور المعصية من العبد بخلاف تعلق الرحمة فانها
فانضحت على الكل دايما انتهى **السؤال** المذكور ايضا في قول البخاري
باب ولقد سبقت لانتها لقبا دنا ان ترسلين نقل عن الكواكب ايضا مع زيادة
في الجواب ونقص الجواب **الجواب** - هما من صفات الفعل اما صفات
الذات فجاز سبق احد الفعلين الاخر وذلك لان افعال الخير من
مقتضاها ان صفته بخلاف غيره فانه سبب محضيت العبد وقال
في فتح الباري اشار الى البخاري الى ترجيح القول بان الرحمة من صفات
الذات كقولنا ان صفات الذات فمهما استشكل في خلاف
السبق في صفة الرحمة جازي مثله في صفة الله ومنها الجيب
عن قوله سبقت كلمتنا جعل به الخير عن قوله سبقت رجلى قال الله
فعل عن ابراهيم بن قال دل وصفة الرحمة بالسبق ولا ينافي صفات
الفعل **الاجابة** - وهي الوجود بدا الخير رحمة الله تعالى بالبر
لكونه اصلا اذ الحكم بوجود الواجبات لله تعالى وانما
ما يتخرجه عنه وجواز ما يجوز في حقه تعالى **والثاني** - وجوده تعالى
تتميمه بتقديم الضرر على التصديق اهانظر اذارة
ابو الحسن عده اي الوجود في الصفات تنصاع على مذهب الاسر
لانه عده من الذات ليس بزايد عليها والذات ليس بصفه
لكل لما كان الوجود بصفه بل هو في اللفظ فيقال ذات موكنا
موجوده هو ان بعد صفة بغير البهامة واسما من جعل الوجود زائدا

على

على الذات كالرازي فعده من الصفات محج لا تنصاع فيه والغلاظة
ختموه زائدا على الذات في الحادث دون القدم وساق مزيد حقيق
لذلك في قول المم الاول نفسه ما نصب لنا عليه دليل اي عقليا
كان او سمعيا ولما قال بعضهم صفات الله تعالى في قسمن من ما يمكن
معرفة بحجج دلائل العقول ومنها لا يمكن معرفته الا بالذات السبب
انهمي قاله ابن عباد في اواخر تفسير شورى وهي الحال الواجب
للذات لا قال شيخنا **الاجابة** - هذا التعريف غير مانع لغيره
لصفات الذات فلو قال حال واجبة للذات مبادات الذات غير
في نفسها ولا معللة بعلل لكان مانعا قال **الاجابة** - لا يخلو
على الموجود كما سياتي صفات المعاني **الاول** - نفس ذات البر
وهي يجب عليه ان يتقيد ان الوجود هو عين الذات ام لا قال في
الجواب هذا مضافا العلم الذي يتقيد عليه ولا يضر جهله ولينهم
الراجح ان الوجود عين الذات في الخارج وغيرها في الزمان سواء
كان قدما او حادثا لكن نقل شيخنا ع ج ما عراه مختصرا كما
وقال انه يفيد من اطلاق ان صفاته به ليست عين الذات
ولا غيره لان احدهما في الغيرة ممنوع في حقه تعالى قال
بعض المحققين الغيرية تعتقد ولا تخلق قال القسطلاني
نقل عن ابن هان اطلاق التظهير الذات في حقه تعالى
جهلهم لان ذات ثابت ذو وهو جلت عظمته لا يغيره اطلاق
التأنيث قال وقولهم الصفات الذاتية جهل منهم ايضا لان
النسب الى ذات كروي بان الممنوع انفعها بها بمعنى
صاحبة **الاجابة** - اذا قطعت عن هذا المعنى واشغلت بمعنى
الاسمية فلا يحذور كقولهم تعالى انه علم بذات الضرورة
بنفس المبرر قد سمعه على الله عليه السلام فلم يتكبره فكان جارا وقد
ترجم البهره في الاسماء والصفات ما جازي الذات واراد حوت

نفس

بأنه انما هو **الوحدانية** وحقائق الحوادث انما هي الحوادث ولم يقل
العوالم ليشمل ما هو موجود خارج العالم او هذا كما هو ظاهر فانها
حادثه بخلاف العوالم فانها عبارة عما سوى الله من الموجودات الخارجية
او هذا مذهب المتكلمين وانما الغاية فيقولون ان في العالم المتكلم
يجمع ولا يابى به فالجواهر المفارقة الى المجرى وتعرف على ذلك العراقي
في القول وعليه فلا فرق بين التخيير بخلافه ان العوالم كل
الشيء الله ما يشي على سيرة المتكلمين وهو حق ليس بممكن
شي قال ان حكمه تقديم السلب في الآية على الاشياء وهو غير موزع
التخيير وانما الاول في التخيير من الوجود العكس انه لو بدأ بالسلب
والبصر في نفسه اذا الذين بالقوا في السمع قالوا انه باذن
وفي السمع فلا يجدونه فبدأ بجهة بالتزنية ليستفاد منه شئ
التشبيه له مطلقا حتى في اسمه والبصر الذين ذكره الله في الآية
في الآية لعموم السلب وهو مذهب اهل الحق لا سلب العموم
مولود الآية في شئ الله تعالى وهو محال **لكن ذكر**
بارجحة الاول بان الكاف رايد ان الثاني لان مثل ياتي بمعنى نفس كما
قبله في قوله تعالى فان افترقا مثل ما استمر به فالمعنى ليس مثل نفسه في
الثالث ان مثل المتكلم يصدق على الشئ اذ هو مثل الشئ فتعريفه
نفي / ما وان نفي المتكلم يقتضي نفي الشئ لان مثل الشئ لازم للمثل
لان المثل شئ يشبه له الشئ ليس شئ بل لازم لنفي اللازم
سواء كان اللازم اسم او مسمى او ما هنا لان مسمى واحد
المثل وجود مثل المتكلم ومثاله الجواب بان مثل رايد
دون الثاني مما في قوله فان افترقا مثل ما استمر به بناء على احد القولين
فمردود من وجهين ان شئ انظر الرد في شرح ج وقيامه
هو من بلد عطف الخاص على العام ووجه ذلك ان الصفات المتقدمة
تتصف بها الذات والصفات والصفات فتقول ذات اسم قائمة
ولا يصح ان تقول صفاته قائمة بنفسها اذا الصفات هي عموم
بنفسها

نفسها بنفسه اي بذاته واستعمال النفس بمعنى الذات وادى في
القرآن قال تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وقال تسموا باسمي
نفسك وختمه على المتكلم كلمة لا داعي اليه لتبوت اللغة اليه
والاصل في الاطلاق كونه هو في مقدرات الراغب والخوارج
انه تسمي على نفسه فهذا وان كان من حيث انه مضاد ومقتضى
تقتضي المفارقة واشبهت شيئين من حيث العبارة فلا شئ من حيث
المعنى سواء تعالى عن الاتيئة وفي مختصر ابن عرفة هو انما
يشتق العلم ما تسميه ولا تسمي امتناع اضافة الشئ لنفسه لجهة
قوله ربكم نفس وذاته والنفس بمعنى الذات كما ذكره الله لانها استعمال
كما في قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة ان من يشرك بخلق الله
انها انما تطلق حقيقة على ماله حياة والباقي بنفسه فتمت الحاجة
والجبهة في الآية اي الجازية اي لا يقتصر على كل شخص
فذكر القيام بالنفس قصد الرد على من قسره بعدم الاقتدار على
المحل فقط وهو المتعارف عند بعض المتكلمين والاستاذ ابو حنيفة
فسره ما فسرهم **لكن** لا يقال ينبغي بالمخالفه من
القيام بالنفس لان ما افاده القيام بالنفس اذ ليس بذات
صفة وذلك ما حوز من المخالفة لا كما تقول ومن اين يزعم كونه صفة
قدمة لو لا ذكر القيام بالنفس **لكن** فسر في الاصل القيام
والموردانية التي بعده دون ما تقدم **لكن** من وجهين
انه فسرهما لانها ترتيب دون ما تقدم فاستفادوا الثاني
ليبين المراد منهما لما في معانيهما من الاعراب **و** ويرد على
الترجيح الثاني ان الوجدانية لا خلاف في ما قد تعرض لها
والقوم والبقا فيها خلاف ولم يتعرض لتفسيرهما واقول دعوى
ان الوجدانية لا خلاف فيها متنوعة فقد قيل انها نفس ونفس
عن الشيخ زريق **لكن** والوجدانية اختلفت في اثباتها هل يكون

الدليل القليل أو الثقيل والصحيح انه يمكن في ذلك الدليل العقل
هذه الصفة متضمنة لغيرها بصفة مخالفة لمخاداة اي عدم مماثلة
شي منزهة في ذاته وفي صفاته وفي افعاله **والثاني** لا نسلم ذلك
از عدم مماثلة شي منزهة في ذاته وصفاته وانما لا يقضي عدم مماثلة
له في ذلك لكن لا يخفى ان وحدانية صفة بالمعنى المذكور تفيد مخالفة لمخاداة
الا انا مذكرون بالآيات بما ورد في الكتاب كما قيل وفيه تحت اد
مخالفة تعالى للمخاداة تفيد عدم تركيب ذاته تعالى ولا كماله
فما اشياء يتصور ان **فان قلت** تفسير الوحدانية بما ذكرنا لا ينبغي كون
ذاته مركبة **قلت** نعم في تركيبه مستفاد من قوله تعالى لا اله الا هو
لما كان جسميا فيكون خادنا وفيه نظرا لان هذا يفيد فورا الا ان في ذاته
فسر النبي في الوحدانية ذاتية فتفي التركيب فكل ويلزم ان
يكون واحدا في ذاته بمعنى انه مركب والآن لم ان تكون جملة قال
تتبعها ج والتوحيد يطلق بالاشتراك على سائر صفاتها التفريق بين
شيين بعد لا يقال ومنها الاثبات بل فعل الواحد منفردا ومنها
الاخبار بالوحدانية وان جعل اعتقاد المخبرية ومنها اعتقاد الوحدانية
اي عدم مشاركة الغير في الالهية وهو المقتصد وقال في الشيا
وبه دبر من قال من انما العارفين المقتضية التوحيد اثبات ذات
غير مشبهة للذوات ولا مقلدة من الصفات فلهذا كذا انه والحمد
اسم والفضل ولا كصفة صفة قال الامام ابو علي الجويني
من اطمأن الى وجود انزله اليه فكره وهو مشبهة ومن اطمأن الى ان
الفيض فهو مقطر وان قطع بوجوده اعترف بالفيض عن درجته حقيقة
وهو مدد وسال احسن قوله ذي النون المصري حقيقة ان تعلم ان
تدبره في الاشياء بلا علاج وصنعة بلا مزاج وعلمه كل شي
صنعة ولا علة لصنعه وما تصور في ذلك فانه خلافه
وهذا الكلام عجيب غريب محقق اه وقال بعضهم من قوله اربعا كل

بوحده وهي كيف ومتى وابن وحسب فالاول سوال عن كنهه وجوه
ليس مثله شي والثاني سوال عن الزمان وجوابه ليس يتقيد زمانا
سوال عن المكان وجوابه لا يتقيد مكانا والرابع سوال عن الوجود وهو
الواحد اثنان **والثاني** من قطع بوجوده واعتقاده بالفيض عن درجته حقيقة
وكما لو وجد وتما بيني ان يعلم الفرق بين الواحد والآخر في بعض
نقلا عن فتوح الغيب عن الفزالي انه قال الواحد هو الواحد الذي هو غير
المركبة والآخر الذي لا تركيب فيه فالواحد نفي التركيب والآخر اد
نفي للكثرة في ذاته واما ما احيى الزات وواحد في الصفات
لا اله الا هو كان له شريك في ملكه ما كان غيبا يحتاج اليه غيره لئلا
محتاجا في قوامه ووجوده الى اجزا تركيب **ثالث** صفات
الواحد يدخله العدد والجمع والاثبات والاعتقاد بحد ذاته
احد ولا يقال زيد احد لان الله به مختص بهذه الصفة وبعبارة
ابو حنيفة بان يقال احد عشرون ونحوه فقد دخل العدد اه وروى
ببرها ايضا بان الواحد لا يستعمل الا بعد الاثبات واشهر
احد الاستعمال بعد النفي فمثال الاول قوله اللهم لا اله الا هو
انه الواحد القهار وقوله في الدار واحد ومثال الثاني قوله لا اله الا هو
ولا تصل على احد منهم مات ابد ورد بان هذا باينها لا فرق بينهما
في المعنى واختاره ابو حنيفة ويؤيده قوله تعالى فابعدوا
تورقكم وعليه فلا يخص احدهما بحد دون الآخر وان اشهر
استعمال احدهما في النفي والآخر في الاثبات **والثاني**
قال ابو الحسن نقل عن القاضي عياض من استوفى بوحده انه
بما وباللهيته ولكنه اعتقد انه غير حق او غير قديم فهو كافر باجماع
المسلمين ومن قال ان الاسماء والصفات مخلوقة فانه يفتل ان لم
يتب واما **المراد** عبارة عن نفي الكثرة الى حاصله ان نفي الكثرة في
نفي الكمال المتصل ونفي به ان لا يكون له مركبة وغيره في صفاته

يسمى الله منفصل ومعنى به ان يكون ذاته مكتوبة وتغيرها في الصفات **سبيل**
 المنفصل اي وجوده الى تان اترق ومعناه ان ذاته لا تشبه الذات
 وكذا صفاته ولا فعل غيره حتى يكون شريكا له في فعله او عمولا له هذا
 هو تضمنته سورة الاخلاص من كونه واحدا لهذا لا فالحق سبحانه وتعالى
 مما لا يخلو فانه كانا مخالفة مطلقة **قال ابن ابي شريك**
 الشيخ منصور رحمه الله تعالى ان سالتا سائل عن الله ما هو قلنا ان اردت
 ما الله فاسأل الرحمن الرحيم وان اردت ما شئت فسمي بصير وان اردت
 ما فعله فخلق الخلق وان اردت كل شيء موصوفه وادنا اردت ما ماهيته
 فهو يتعالى عن المثال والجنس الزماني ومن ثم لا يوصف بالماهية قال في
 شرح المقاصد وما روي عن ابي حنيفة من انه يقول لله ما هية
 لا يعلمها الا هو ليس بغيره اذ لم يوجد في كتبه ولم ينقله احد من
 اصحابه **قال** اما هية ما تطلق بمعنى الحقيقة والصفات بوجه نظر
 الى الاشتقاق المقترض للماهية والحقيقة والذات لا يجوز في كلامهم
 فكذلك ما معناها فلهذا في اطلاق ما معناها اجماع بالاطلاق فلا يجوز
 اطلاقه بخلافها **انترق** فهو من صفات ان قلنا ما حكمة ذكر
 عددها المعلومة من تنبها قال **قال** ان حكمة ذكر تنقسم الى
 نفسية وسلبية ولا جنس ان لفظ سلبي في كلامهم وان كان مضمرا
 ليس بمضاف الى التاميل ولا الى المفعول كصيف بشرط عمله مفعول
 وانما عمله بال شاة فيجوز ان يكون مضافا الى التاميل وهو مستحيل
 اعني المحدث وما عطف عليه والسلب عبارة عما يمنع ان
 يتصف به العاري من الزمان **قال** الاولى نفس الله تعالى والحق
 انما يعبر عنه صفة نفسه عنده من جعله زائدا على الذات اي وهو
 الرازي واشباهه كما تقدم وانما عنده من جعله نفس الذات
 فليس بصفة اصلا وقد يعبر عنه من الصفات النفسية
 بان معنى الوجود راجع للذات سواء قلنا انه عين الذات او زائدا على

حقيقتها

من صفات
 الوجود
 او من صفات
 الوجود

حقيقتها لان الذات لا يثبت في الخارج عن الزمان الا ان يكون موجودا
 والجنس بعد ما حليمة قال القسطلاني في قولنا ان الله تعالى
 كل يوم هو في شأن من كتاب التوحيد ما نصه قد سقر ان صفات الله تعالى
 اما سلبية وتسمى الترتيبات واما وجودية حقيقة كالعلم والارادة
 والقوة وانها قديمة لا تتأثر بالزمان واما صفاته كخلق والرزق وهي حادثات ولا
 يلزم من حدوثها تغيير في ذات الله وصفاته التي هي باقية صفات بكم
 ان تعلق العلم وتعلق القدرة بالمعلومات والمقدورات حادثات وكذا الحسية
 فعلية له افرقا بحدوده واسما الحق التام ليعلم ان المعهود هو صفاته
 اية متى كان المعهود موشا في ذكر العود فكان الحق يحرم من التام لان ذكر
 مشروط بذكر المتبعض واما مع حذفه فيجوز الاثبات بها وحذفها وقيل
 على تأويل الصفة بالوصف ومعنى سلبية اي مدلول كل واحدة سلب
 التام لا يتصل بالمولد تبارك وتعالى ولم يقل سلبية بعض السلب سلب
 السكون وبعض السلب ليس بمتسلي كما المعاني مثلا واخرق بينه
 ان السلب هو الامور التي يدل سلب سلبية بالانوار فهو السلب
 وليس سلبا كالقدرة تدل على صفة يتناقضها الجاه كل ممكن واعدا
 بالاطانية وتدل على سلب الصفة بالانوار انترق الخ اقدار وقدم
 السلبية على صفات المعاني لان السلب من باب التخليص لا المحبة
 وصفات المعاني من باب التعليل فالحق المشركه والاولى حذرة على
 الثانية اي كما حلاه وترجمه عما لا يليق به اخذ بجليه بصفاته التي
 هي التي لا تعقل **قال** اعترض هذا بان الذات تنفصل وليس
 بها وجود واجيب بان المراد بالتعقل هنا وجود اي
 لا توجد ذات بغير وجود فقام له **قال** صفاته كذا في اكثر النسخ
 ومعناها الجاهزة اي حيازة من صفات بكم في محذور
 وفي بعضها من وجوها التبعيض **قال** ثم هذا الترتيب
 الذي لا للترتيب والتعظيم الخ وذلك لان صفاته تدل ليس لها تقدم

على بعضها وقدمها على الصفات المعنوية لتتفرقا عليها اشتقاقا وتحققا
العالم مثلا مشتق من العلم وثبوته للذات فرع ثبوته لها وقام بها
وبعضهم قدم المعنوية للاتفاق عليها ولا ينادى بديل على صفات المعاني
والراجع عند المحققين ان صفات المعاني ليست عين الذات لان العين
ما يتحد بالذات ولا غيرها لانه لا يمكن ان تقوم بنفسها ولا يمكن
انفصالها عنها ان قيل لم يغير معناها فوجب واستظهر ان المعنوية
الانفة **باب** ان هذا لما اختلف في اثباتها باسبب التعبير
ببعض والمعنوية لما لم يكن فيها خلاف لم يعبر فيها ببعض
تسمى صفات المعاني ويقال لها ايضا صفات الاحكام وصفات الذات
وهي تسمية اجمل للاحقة ولا مشاحة في الاصطلاح بعد تحقق الافعال
التحقق هو اثبات الاحكام بالذات والسم لم يذكر له ادلة لانا نقول
المراد به هنا الكشف والبيان عن حقائقه كذا السبق من غير ذكر دليل
هو انه لا توجد له هو راجع للمعاني وهو قوله او تحقق له وقوله وان يكون
لمراجع الاول فهو كلف وشعر غير مرتب من اضافة الاسم الى هذا ليس
متعينا بل يبرهن ان كونه الاضافة للبيان اي الصفات التي هي
هي المعاني لان حد الصفة هو المعنى القائم بالذات وايضا ان تكون
الامناف في جميع ذلك بقدر من يتوكل شوب من خبر كذا في شرح الوسيط
ومعنى كونه الاضافة للبيان انها قصد بها البيان لا انها بيان
كما فهم من غير ذلك لان شرط البين على المختار ان يكون بين المضاف
والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه فحاز جدي على انها وان اطلق
على اضافة الاسم الى الاخر مطلقا لا يري ذلك هنا لان الصفة لا تطلق
حققة الا على المعاني واطلاقها على غير المعاني وج فالاضافة هنا
من اضافة المعنى الى الاسم كما يشعرون قول من عبر بها ببيان المراد
الصفات التي هي نفس المعاني لان حد الصفة هو المعنى لا كانه

لكن

لكن قوله لان حد الصفة لا لا يناسب طريق اسم والجمهور قال بغير
الخذ من كلام البري حقيقة المعنى عبارة عن كل وصف قائم بحال
يوجب له حكمها من الاحكام وهذه الزيادة بما في ما على مذهب
ما واما على مذهب الاشعري الذي يعني بالاحكام اذ انظر
سميت حال المعنوية كالحال بالبين متوجها ولا محذور مما قاما به
ومعنى ليس موجودا اي في الخارج ولا محذورا في الذات وقوله قائما
بوجوده هو حال اي حال كونه قائما بذاته تعالى وهي القوة
ومعناها القوة وقدمها على غيرها لمناسبة ما قبله في وحدة
الافعال وشي بالارادة لان القوة تنشأ عنها وتلك تعلم انه
يكشف ذلك المعنى الموجود واخر الحياة لان تعلق بها شيء اصلا
وسبباني عنه في وجه التقديم توجيه اخر صفة بنائي بها
فيه تشابه لاد التاثير في الحقيقة انما هو الموانع العينية
بهذا الصفات واحسن من هذه العبارة قوله ليدرك في الفعل
لذات في الصفات والارادة لم قال القسطلاني واقرق
المشيئة والارادة الا عند الكرامة حيث جعلوا المشيئة حقة
واحقة ازيلت يتناولها بيش الله تعالى بها من حيث تحدث
حادثة متعديّة بنفود المرادات وبذلك لا هل السنة قوة
وما تشاؤون الا ان يشا الله قال امامنا الشافعي رضي الله عنه
رباه البيهقي عن الربيع ابن سليمان عنه المشيئة ارادة الله
وقد دلت الابح على انه تعالى خالق افعال العباد وانهم لا يفعلون
الا ما يشاء وقسم بعضهم الارادة الى قسمين ارادة امر وتشرع
وارادة قضاء ونفوس في الاولى تنقلق بالاشارة والمصلحة سور
وقعت امر والثانية شاملة لجميع الحاجات محيطة بجميع الحاجات
طاعة ومصلحة والى الاولى الاشارة بقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد
بالعسر والى الثانية بقوله تعالى ان يريد الله شئ لا يقدر عليه

من

ومن يدرك انه لا يمكن جعل صدره ضيقا ثم انتهى باختصار **فان قيل** الارادة لا تبقى بعد ليعاد ما تعلقت ضرورة فيلزم بزوال ذلك زوال القديم وهو ان لا يكون قاررا وهو محال **جيب** بانها صفة تتعلق بالفعل والتركز فتختص ما تعلقت به وتزوجه وعند وقوع المراد يزول تعلق الحادث مع بقائها محالها وتبعا لتعلقها بالمال ايضا **ان** الارادة لا تكون بدون المراد فيلزم من قدمها قدم المراد لا يلزم لان لها عللا حادثا خاصة بحصول له قبحا لا يزال بحدوثه وان كان نهائيا في الازل لتعلق ازل بمعنى ان يرد الله تعالى في ازل الحارة في وقتها انتهى من سائر المتعدي **جيب** يتأتى بها التفسير في بها عايد على الذات اذ الموصوف بذلك انها هو الذات مع ملائمة القدرة وفق كلامه ما يشبه الاستخدام او على حذو صفات تقديره بذاته والاشكال بان غاية الارادة المقصد والقصد ليس بتأثير وقد يجاب بان معنى تأثيره عدم وقوع غير المراد وتخصيصه بالوقوع ذوقه فاذا اراد مثلا المصيان لم يلحق اثار ارادته في دفع الطاعة منه كذا الضئيلة وربما علم بالصواب انظر في الزيادات وعلى هذا يجعل التأثير الواقع في كلام الله نسبة لارادة **قوله** المتعلقاته بجمع المحتملات اي لا الواجب والمستحيل لان القدرة والارادة لما كانتا صفتين مترادفتين ومن لازم الاثر ان يكون موجوبا بغيره لزم ان لا يقبل عدمه اعلا كالواجب لا يقبل ان يكون اثرا اي لا يلزم حصول الحاصل وما لا يقبل الوجود اطلاقا المستحيل لا يقبل ايضا ان يكون اثرا لانه لا يلزم قلب الحقيقة بوجوه المستحيل عن الجائز ويلزم على هذا ايضا عدم انفسها بل وباعدام الخلقات العلية وبانبات الاثر بعبية لما لا يقبلها من الحوادث وسيطرها عن قلب له وهو موكا جلا وعز واي تنص وضاد اعظم من هذا **قوله** ويؤخذ من قوله المتعلقات لان التأثير في المقدر وقع بصفة المعلى كالمعنوية وهي سبلة خلافية **قوله** ذكر الكمال ان ابي تشرى في جواب توقفه التبع السبكي كون جميع من صيغ الموم لا تبال الى معرفة بل اذ الاضافة فالعموم مستعد من اصفته الله لا منها وانه والله يتفاد منها اذا اقررت اللام فيما اصبحت اليه المنسوبة وانما يحصل المراد

منه في نفسه
اي راجع

على

على القدرة والطبايين وغيرهم اذا حمل التعلق بالسبب او غيره **قوله** اذا لم يجز اجتماع اجلا واحدا فلان ما اذا حمل على اطلاق من ابي قوله بعضهم ان فيه الرد المتكبر مع حمل المخلوق فتدبر **قوله** الجاد **قوله** ان بل الممكن لو احتاج الى موثر فبنا بغيره حال وجوده وهو حاصل الحاصل او حال عدمه وهو جمع بين تقيضين اي عدمه في ذاته والوجود الذي حصل وكلاهما محال **قوله** بان معناه حال وجوده ايجاد بوجبه **قوله** له اي تلاكها لان حصوله مع التأثير زمانا واسفاه **قوله** يحصل حاصل له الحاصل هل في تحصيله يحصل سابق عليه ومعنى التأثير في حال عدم عدم ايجاد هو وجود حاصل وعقبة عقب ايجاد بحيث لا يتحمل سبلا **قوله** ان لا يتبع **قوله** لا يمنع التعلق فلا يتقبل الحاصل ولا في بينه وبينه **قوله** ان لا يتبع **قوله** ان التأثير بياق ان المراد سابقا لآثاره لان الزمان ابعاد مراد من الجواب بان وجود المراد يستتبع وجوده لان معنى ان وجوده لا يتصل بعقبة وجوده بصفة المؤثرة وهو معنى سابق فيكون في ان عدم التأثير ويكون معنى تأخره في الممكن اخر جبهة من العموم اي وجوده ان لم يكن ان الاحكام على قسمين خاص وعمام لانه ان اخذ قد سمى **قوله** وسلب ضرورة على الطرفين الممكن **قوله** وبعدها فحاشا ويكون متساويا للوجوب والامتناع بالذات وان اخذ بمعنى سلب ضرورة احد هاتين الوجود والعدم للعام **قوله** ان اخذ بمعنى سلب من ضرورة الوجود قابل الوجود وعم نفاذ والامتناع فيصدق على الامتناع انه ممكن لعدم وان اخذ بمعنى انه سلب ضرورة العموم قابل الامتناع وعم نفاذ والوجوب فيصدق على الوجوب انه ممكن الوجود وهذا الموافقة **قوله** والحق يسمى استكانا عامتا لهم العامة منه نفي الامتناع اي نفي امتناع الوجود من امكانه نفي امتناعه من امكانه واما وقوع في الواقع ان لا يمكن العام فهو ما واحد مع العام لانه لا يتصور الامتناع وهو سلب ضرورة احد الطرفين اعني الوجود والعدم وهو مقيد حد العدم فهم هذا المعنى من امكانه عدم نفي تزويره وسما ثم يقع الممكن

العالم متناهي لا للمتنوع متناهي للواجب كما في تجميع الكلي الى الممتنع وان كان
 الذي احدا فقامه ان منه فرد واحد مع امتناع غيره كالواجب قال
 ان الشيخ هنا لما درج على سبيل التقدي لا على سبيل الترتيب لان الاول ان يقوم الحياة
 ثم العلم الارادة ثم القدرة وانما تراه سلكس هذا المعنى لان تاسر القدرة متوقفة
 على تاسير الارادة وتأثير الارادة متوقفة على تعليق العلم وتعلق العلم متوقف على
 ثبوت الحياة فالاولي ان يبدأ بالحياة وما عطف عليها هو قوله تعالى كذا هي
 الحياة لا يفسد قوله بها المستمرة فمعرفة المتكاملين شكل محمول يلزم عن
 ثبوتها ثبوت امر ما اشرف من الشرط وهو عبارة عن كل محمول يلزم
 عن نفيه نفي امر ما والشرط والمستمر ما متلازمان من طرفة لكن لولزم المستمر
 من حيث وجوبه وبذلك مشرف والشرط من حيث نفيه وبذلك بين العلم
 وغيره وبين الحياة وبين التدبير الذي والعلية العلم ثابت له تعالى
 بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب ففي غير ما اورد منها قوله تعالى
 انزل به علمه قال قسط فداثبت انفسه العلم وفيه ثبوت قولنا المستمرة في الكتاب
 الصفات وقوله عليه السلام لم يخالف في الفقيه فمن لا يعلمها الا الله
 اي الإشارة الى قوله تعالى ان الله عنده علم الساعة واليات وعلمه تعالى
 شئنا لم نكل معلوم جزئيات وكليات قال تعالى احاط بكل شيء علما اي علما
 احاط بالمعلومات كلها وقال عالم الغيب والشهادة لا يعزب عنه شئ قال
 ذرة الآية واطبق المسلمون على انه تعالى يعلم جميع النملة السموات والارض
 الصافي الليلة الظلمة وان معلوماته لا تدخل تحت العدد والخصا
 وعلمه محيط بها جملة وتفصيلا وكيف لا وهو خالقها الا يعلم من خلق
 وضلت السلايسفة حين زعموا انه يعلم الجزئيات بعد الوحدة الكلية الجزئية
 انشرف ولا يقال كيف يشتمل الفرد بوحدة العلم مع انه تعالى غامر ما
 كان وما يكون يستلزم عوامة العلم بالكلية يستلزم وجوده
 الان فلو كان عينه لزم ان يتعلق ما هو على خلاف ما هو عليه لانا
 نقول لا يري تعالى في انزه يتعلق علمه بوجود الشئ معناه ان في ذاته العين

فالمعنى

فالمعنى والاستقبال والحال من عوالمه الاخبار لا ظهر العلم به قال ابن امام الحاشية
 في شرحه على الوحيات ما نصه قال المرحون جلت شئ علمه علما في شئ العلم
 اتوزعه في فلكته على منهاج الاموال وقد وقع المصادق المعرفة على ما في
 ضلي الله عليه وسلم واقولا السجادة واهل اللغة ويوافق هذا قولهم ان في شئ علمه
 تحت التعليق ان العلم والمعرفة بمعنى واحد وهو الجرم الذي لا يحتمل العلم به
 الوجوه اه منه عرف تعريف العلم وهو شئ من اجاب في قوله هو شئ من شئ
 لا يحتمل التقييد قال وهذا العلم محدود لكن دخل التذكير بالجوهر وعلمه شئ من
 عن المتخللات والمجسومات والمعلومات لانه امر لا يدرك وعلمه لا يتدرك قال في
 حواشي الشفا في شرح الموافقات ان علمه تعالى لا يسمي معرفة احرارا ولا معلوم
 اه **تنبيه** اعم الصفات المتعلقة في النحلة العلم والكلام **وحاشية** ان يخلق
 القدرة والارادة ومتعلق السمع والبصر كمواد مخصوصا من ربه فرب القدرة
 والارادة متعلقها بالمعروف الممكن ويزيد السمع والبصر متعلقها بالوجود الممكن
 والمتعلقات اي ان الله يعلم من حيث التصديق بمعنى يعلم عوامة وجوه
 يعلم عليه بدم الوجود ما فيه واسما في حيث نقول المستحيل اي وجوده
 ونعلم عليه باحد جهتين فقد يشكك بان الحكم على الشئ قرع من تصور وجوه
 الحاشية تصورنا معنى الجمع في الجملة فلسنا قد تصورنا الجمع بين المتخالفين كالمركبة
 والبياض وذلك كاف في المستحيل ان الشعور بالشئ من ادنى وجه يكفي فيه الحكم
 فلمزوم ان **تنبيه** يرد عليه انه يجوز ان يكون بعض الامور غير قابل
 لتعلق العلم كما مستغاث بالنسبة الى القدرة قال الحاشية ان مجرد العلم
 العقلي لا اثر له في مخالفة الدليل والروي مع العلم بان مثل الفرق بين حكمي
 وتعلق القدرة فان تعلق القدرة بشئ يوجب حدوث الوجود الخارج
 وقد قام البرهان العقلي القطعي على ان كلامنا الواجب والمستحيل لا يمكن
 به محرم الدليل العقلي وهو قوة تعالى واه على كل في نور العلم وتعلقه بالاكتشاف
 الاولي الاولي وقد قام الدليل العقلي على شئ من كل شئ وهو قوله تعالى في حيم
 انظر ابن ابي شريف **تنبيه** صفة يتكشف بها العلوم الخ قال في شرحه

أخذ المعلوم المشتق من العلم في سرف العلم لتوقف معرفته على معرفته
المعروف العلم بالمعنى الاصطلاحي وهو الصفة لا المأخوذ العلم بالشيء
الذي هو المأخوذ وليس مشتقا من العلم بمعنى الصفة فلا دور وان عبرت بها
المعلومات بالمؤثرات بالاشياء كما في احوال الكور ان تنفي الايراد او بقا صفة
يتجلى بها المذكور لم تفتت به فتكون بتجليها في بفتح والذكر بفتح الجسد لاجل
وامستحيل فالروح لا فعال الواقعة في التخليق كما في رتبة من الزمن فلا بد ان
كان قبل فكل شيء ذكر لم يكن متجليا او مستكثرا **اولا** خارج الجمل المركب سمي مركبا
لانه مركب من جزئين احدهما عدم العلم والاخر اعتقاد غير مطابق كذا ذكر
المعتزلة عدم رويده فقالوا ان يقال يربا في الاخر من غير جهة ولا كيف واما
البيسطة وهو عدم العلم بالشيء معلوم علمنا بما تحت الارضين وما في بطون
البحر من الجيوشات وسمي بسطة لانه لا تركيب فيه وانما هو شيء واحد كذا
قبل والمختار ان البسطة عدم العلم بالشيء الذي من شأنه ان يعلم
والحياة اختلفت هذه الحياة والروح في حق الحادث متزاد فان اولاد كذا قال
ابن القيم والحياة عرض يخلقها الله تعالى عند الروح **الاراد** الروح جوهر
له اشياء بالجد كاشفها اما بالسوء الا خضره وهي متعلقة
بشيء ظاهر انما لا تتعلق بالمعوم عند اهل السنة هو الموجود ويجوز
من وجهين الاول ان المراد هنا بالشيء المفقود ايا ما هو وليس المراد به
الشيء عند المتكلمين وهو الوجود حق يقال لانه متى تعلقت بالمعوم **الثاني**
انه يلزم من عدم تعلقت بالموجود عدمه بالمعوم **الان** لا تعلق
امر ان يدعى قيا بها بجملة او متعلقة هي التي تفتق اسرارها عليه
الاتري ان العلم بعد قيامه بجملة مطلب امر متعلق به وكذا القدرة
والارادة ونحوها وبجملة صفات المعاني متعلقة اي طائفة
لترابيد القيام بجملة سوى الشاه انظر الى النفس **بل** في صفة
نفسه في الاسرار هو علة فيه **ان** الارادات **ولا** يلزم
من وجودها ان اي بالنظر كذا انها وامسا بالنظر الى الدليل فتوجد التور

والارادة

والارادة والسمع والبصر وسائر الصناعات والسمع والسمع المتقدم
بجميع الموجودات قال شيخنا جملنا عن بعضهم فان قلنا
اذ وجب تعلقت هذه الادراكات في حقه تعالى بوجودها وهم قد سبق
به فليلزم اما حصل الحاصل او اجتماع الامثال ان كان ما تعلقت به تلك
الادراكات لم يتعلق به العلم وكلا الامر مستحيل قلنا **تحت** الاول وان
ما تعلقت به تلك الادراكات هو عين ما تعلقت به تعلقت العلم ولا يلزم من
توصل تلك الحاصل ولا اجتماع الامثال وهذا ان هذه الادراكات لم تكن
الحقيقة سواء قلنا انها انواع للعلم او لا قطعنا كذا في غير متحدة واجمع مع
في متعلق واحد ليس من الحاصل ولا اجتماع الامثال بل كل متعلق
منها له حقيقة عن الامتشاف تخصه ليست عين حقه سواء وكل حقيقة
منها شائعة فيما يتعلق به انما المراد منه ووجه بحثنا المذكور في
الحق قراجه في ثم لعقيدته وافهم قوله الموجودات انما لا يتعشيان شعرة
خلاف لما وقع في قول القلوب للولي الصالح او طالت اكل وما وقع للسيد
عبد الجليل الصغير في شعب الايمان **وقدم** السمع على البصر
لتنجده في الكتاب قال الله تعالى انني جعل السمع واري وقوله لم بعد ما اصبحت
بسم الله قد اريد حسن واسم يلم بفعل السمع وقد مرها على الكلام فيمن هو
والمعتزلة معينا قائم بذاته ويلزم ان يكون قد بها وكذا البصر واري
لو كان السمع والبصر قد عين للزوم من قدم ما قدم السمع البصر واربصر
السمع والبصر وبما قلنا لا يلزم لجواز ان يكون كل منهما معقود
لها تعلقات حادثة كالعلم والقدرة **وهو** معنى البصر صفة هو هو
على حدة في مصان في قوله معنى السمع **متعلق** له السمع والبصر لا يصدق
بها في حقه تعالى لم يكن مستكثرا لعلمه جل وعلا لوجوب احاطة عظمه بجميع
المعلومات جملة وتفصيلا وانما السمع والبصر يرد على العلم وحده
بحققتها وتعلقها بالخاص بها ولا يزيدان في حقيقة علمه شيا وسواء

لكن كنهنا سمع بعد بصير مصره و...
احب عن قوله كقولي بان السمع يشاعن وصول الهواء المسموع الى العصب
المفروض في اصل الصراخ وانه منزوع عن الجوارح بان ذلك عادة اجزاء الله تعالى
فيم يكون حقيقيا فيخلق الله عند وصول الهواء الى المذكور وانه تعالى يسمع
المسموعات بدون الوسائط وكذا يري المرقبات بدون للتألمة وخرج الشعاع
فداته كما مع كونه حاسر حوقا لا يشبه الذات وكذا اصناف ذات لا تشبه الصفا
الاه قسلا... والكلام في الالام عور عن مضاف اليه حروف والامل
لا انه او كلام الله فيذف المضاف اليه عوض عنه الالف واللام...
ولا صوت اي ان الباري تعالى ليس بندي بخارج فلا يكون كلامه بحروف واصوات
فاذا فهم السامع تلاه بحرف واصوات قال القسطلاني فقلنا من بعضهم فان كان
المكلم ذا مخارج سمع كلامه ذا حروف واصوات وان كان غير ذي مخارج فكل
ذلك يعني والباري تعالى ليس من ذلك ولا يخفى ما فيه اية السموات قد يكون من غير مخارج
كما ان الرواية قد تكون من غير اتصال السمة واما حديث عبد الله بن ابي
وهو قوله سمعت النبي يقول يحشر الله العباد فيناديهم بصوت من بعد كتمان سمعهم من
الاجرة فاضل الحفا في الاحتجاج برديات ابن عقيل لسو حقه ولم يشك لغة العرب
في حديث صحيح مرفوع غير حديثه فان ثبت رجوع الى حديث ابن مسعود يعني ان المكلم
يستعملون عنه حصول الوحي صوتا فيجمل ان يبرز صوت السماء او المكمل الا في بالروح
او صوت اجنة الملاكية واذا احتمل ذلك لم يكن ايضا نصا في المسئلة الا ان حيث
ثبت ذكر الصوت بهذه الاحاديث الصحيحة وجب الاجابة به من التوفيق
واما السناد كما ذكره فله بصوت اي مخلوق غير قائم بذاته او بامر تعالى
من بنا دي ففيه والمسموع كلام الله تعالى ان موسى عليه السلام لما كلمه الله تعالى
كان يسمع من جهات من جميع الجباب الزبر المراد منه و آخر الصوت انه ينزل العالم
والحرف منزلة الخاص ولا يلزم من نزل الخاص في العالم اذ قد توجد صوتا في
ومن قدم الصوت راعيا انه معروض للحرف والمفروض من عدم بالظن مع قوله ويتعلق

الاه قسلا...
الكلام في الالام...
عور عن مضاف...
اليه حروف والامل...
لا انه او كلام...
الله فيذف...
المضاف اليه...
عوض عنه الالف...
واللام...
ولا صوت اي...
ان الباري تعالى...
ليس بندي بخارج...
فلا يكون كلامه...
بحروف واصوات...
فاذا فهم السامع...
تلاهم بحرف واصوات...
قال القسطلاني...
فقلنا من بعضهم...
فان كان المكلم...
ذا مخارج سمع...
كلامه ذا حروف...
واصوات وان كان...
غير ذي مخارج...
فكل ذلك يعني...
والباري تعالى...
ليس من ذلك ولا...
يخفى ما فيه اية...
السموات قد يكون...
من غير مخارج...
كما ان الرواية...
قد تكون من غير...
اتصال السمة واما...
حديث عبد الله بن...
ابي وهو قوله...
سمعت النبي يقول...
يحشر الله العباد...
فيناديهم بصوت...
من بعد كتمان...
سمعهم من الاجرة...
فاضل الحفا في...
الاحتجاج برديات...
ابن عقيل لسو حقه...
ولم يشك لغة العرب...
في حديث صحيح...
مرفوع غير حديثه...
فان ثبت رجوع...
الى حديث ابن...
مسعود يعني ان...
المكلم يستعملون...
عنه حصول الوحي...
صوتا فيجمل ان...
يبرز صوت السماء...
او المكمل الا في...
بالروح او صوت...
اجنة الملاكية...
واذا احتمل ذلك...
لم يكن ايضا نصا...
في المسئلة الا ان...
حيث ثبت ذكر الصوت...
بهذه الاحاديث...
الصحيحة وجب الاجابة...
به من التوفيق واما...
السناد كما ذكره...
فله بصوت اي مخلوق...
غير قائم بذاته...
او بامر تعالى من...
بنا دي ففيه والمسموع...
كلام الله تعالى ان...
موسى عليه السلام...
لما كلمه الله تعالى...
كان يسمع من جهات...
من جميع الجباب الزبر...
المراد منه و آخر...
الصوت انه ينزل العالم...
والحرف منزلة الخاص...
ولا يلزم من نزل...
الخاص في العالم اذ...
قد توجد صوتا في...
ومن قدم الصوت...
راعيا انه معروض...
لحرف والمفروض من...
عدم بالظن مع قوله...
ويتعلق

بها

بما يتعلق به العلم وجه الاستدلال بينهما ان من علم امرا محيا ان يعلم به وانه
تجانبه وتكامله بالكان وما يكون والركن وامسا بيان التفرقة بينهما ان يقال
تعلق العلم بالاشياء وتعلق العلم بالذات التي فالذي الشرح وهذا هو
العقيدة ما عدم من صفات متعلق بالمتكلمات فقط المعاني وحاصلها ان
تقسم اربعة اقسام قسم لا يتعلق بشي وهو الحياة وقسم يتعلق بالمتكلمات فقط
وهي اثبات القدرة والارادة وقسم يتعلق بجميع الموجودات وهي اثبات ان
السمع والبصر وقسم يتعلق بجميع اقسام الحكم العقلي وهو العلم والحكم
وقد فسر بعضهم التعلق المذكور بكونه تعلقا اصلويا قديما وتخيلا عارضا
ولا يرد ما امر الله به مما علم انه لم ينع فامر به فعلق بوقوع ذلك للمامور وعلمه بعد
لان تعلقات الكلام كثيرة فانه وان لم يتعلق بترك للمامور بطريق الاستدلال فله ينع
الهي والوعيد والخبر بعدم وقوعه وسائر انواع الخبرات انما تتصور
افتخاف جملها وتذا لم بعد منها الصفة الثامنة وهي ادراكها للمفهوم والرواج
والليس وبما المنجبه ذلك من الكيفيات كما فيهما من الخلق بل قال في مقاصد مفاصد
وسيرها لم يزد وصفه تعالى بالشم والذوق واليس نهي من الكائن ولا غير من غير
يحل لكن قال والمذهب كما قاله القاص وغيره وصفه تعالى ادراكها كما في اشتد
صفاته والاعلم قال اما من الحمين الصي المخطوع به منها وجوب وصفه تعالى بالحكم
الادراكات الاخرى المتعلقة بالرواج والقطوع والحرارة والبرودة والشم والذوق
قال ابو الحسن واختار بعض المحققين ان وصفه السمع به لا ينع من كونه
خاتما دائما لامسا فانها اعني الشم والذوق والشم صفات تقي عن اتصالها به
لا يتعلق الله عزها لا كنهها لا تتغير حقايق الادراكات اذ تعاشمت تعاضدتها
ولستها ولم ادرى راجعها او علمها او كنهها ام... ومعنى الكلام ان قوله قائم بذاته
حاصلها ان صفة اولية قائمة بذاته منافية للسكوت الذي هو ترك الكلام التوهم
القدرة عليه ولا فاة التزمه مطاردة الاله اما بحسب الخطر كما في الحس او بحسب
وعدم بلوغها احد القوة كما في الطفولية هو بها امرنا بخبر وغيره ذلك يدل على ان العبارة
او التام لا ينافي الاستدلال ان قاله القسطلاني

هذا ما يصدق على العلم المتصور

النفس اذا سكوت والخبر انما ياتي باللفظ **فلهذا** المراد بالسكوت والاف الباطنية
 بان لا يدبر ولا يتفكر لا يريد في نفسه التكلم او لا يريد ان يسمع فكلان الكلام لفظي وتعبيري
 فكذلك هذه اعني السكوت والخبر انما ياتي باللفظ **فلهذا** المراد بالسكوت والاف الباطنية
 فذاته تعني اللفظي قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر كما قال البيهقي برسمه
 مع العلم اننا اسمعناه كذلك واخره انما ياتي باللفظ **فلهذا** المراد بالسكوت والاف الباطنية
 به من علو الى سفلى قال الوشامة هذا المعنى مطرد في جميع الفاظ الانزال المضافة الى
 الغراب او الى شيء منه ويحتاج اليه اهل السنة المعتقدون قدم القرآن وان صفوة قومه
 بذات الله تعالى انهم قالوا لفظي في نبذته ان في اللفظ المتكلم من قام به الكلام
 كلاما تخمينه المتكلم **فلهذا** المراد بالسكوت والاف الباطنية
 ولا اجماع لا جارية حتى تقوم بغيره ولو سلم فاما يكون فيقوم بلسانه لا بداهة ومما لا
 تكلم بلسان الغرير والحق لسان المسرور ولا بان المنتظم من الحروف قد يكون ذهني
 الاجرا كالتعظيم بنفس الحافظ والحاصل مما على الورد من الطابع الذي فيه تنقش
 الكلام وانما الزم الترتيب بالحدود والقرابة لعدم مساعدة الالة ولا يمنع ان
 يكون فاما بذاته معا اجيب بان يكون الكلام من قام الكلام ثابت لغته في
 وتكون المنتظم من الورد متفرقة الاجزا متميزة القفا ثابت ضرورية وما ذكره
 منه المنع ما يتوهم اما الاول فلان المعبر في اسم الغرير وجود المعنى لا بلفظه
 خصوصا الاخر من التسمية كالتحريك والكلم ولو سلم فيمكن التلبس ببعض
 اجزائه ولا يشترط القيام بكل جزء من كل اجزا كالحال كالحال مع والباصر
 والرائق ومعنى الكلام لسان الغير انما الكلام اليه مجازا واسما
 الثاني فلان الكلام في المنتظم لاقى الصورة المرسومة في الخيال او
 المتخيلة في الحافظة المنقوشة بالاشكال القابض ان قيام الحروف والصوت
 بذاته تعالى ليس محققا وان لم يكن مترتب الاجزا في واحد من ثم لا
 متناهي التفاضل قال القسطلاني وقد استدلل اهل السنة على قدم كلامه تعالى
 وتوهم نفسيا لا حسيا بان المتكلم من قام به الكلام ولو في محل آخر للقطع بان
 موجد الحركة في جسم آخر لا يسمى متحركا وانما لا يسمى متحركا لاصواته موصوفا

انما الكلام
 لسان الغرير

ولما

واما اذا سمعنا قايلا بينزل انا فاقم فسميه متحركا واسم تعلم انه
 الواحد لهذا الكلام بل وان علمنا ان مجده هو الله سبحانه وتعالى هو الحق
 وحيد فالكلام القائم بذات الباري تعالى يجوز ان يكون هو الحسي في سبيل
 من الحروف المسموعة لانه حادث ضروري فان له ابتداء وانتهاه وما سمي به
 فقد قال ايضا في قول البخاري به قوله وكلم الله موسى تكليما واختلف في معنى
 الله معا فقال الاشعري كلام الله القائم بذاته بسمع منه تدبره كل نال ومرة كافتري
 وقال البتلاوي هو الموافق لاهل السنة كما تقدم وقوله القائم بذاته احمره عي
 يوجد في اللسان او في الاذنان لانه ليس قايما بذاته معا بل يطلع منه كلام
 الله معا وكلام الله معا قد تم اختلف العلماء اذا كان بعيدا عن اللسان
 بالاذنان مخلوق او لفظي او ما شبه ذلك من الضيق فذهب البخاري وموسى
 الى الجواب وعليه الاكثر بل نسب هذا القول اليه وسيلين ما يرد في حقيقته
 عن ابن القيم في قوله اي البخاري قوله صلى الله عليه وسلم ليس ما منه ينطق
 ما لم يصح فانه ياتي بخاري بالترجمة الى تلاوة الخلق تنطق به روحه
 وتكلم به ان تكون مخلوقة وانما تسمى تنقيا وهذا هو الحق اعتقاد لا علم
 حذرا من الاهرام وفرار من الابتداع في لغة السلف في احدث وقد
 ثبت عن البخاري انه قال من نقل غيري قلنت لفظي بالقرن مخلوق قد
 كتبت كذب وانما قلنت ان افعال العباد مخلوقة لله فذهب احدوا الى
 قبل ولم يسمع عن مالك فيه شيء نعم سأل رجل عمن يقول القرآن مخلوق فامر
 بقتله وقال هو كافر فقال لسائل ما حكيت من غيري فقال اخبرته بغير
 وهو من الامم على وجه الزجر والتعليل بدليل انه لم يكن بقدر
 قتله وحاصل ما قيل فيه من التفصيل انه ثلاثة اقسام من كلام
 ومفرداته مدلوله وهو غير له وصفاته ومسنداته مركبات حكيات
 الغير وفيه ثلاثة اقسام قديمة مدلوله مفردة وهي ثلاث
 وصفاته ومدلولات مسنداته هي ابتداء ومدلولات مسنداته هي
 حكيات وتراجم عن اسناده فكل من ذكر هذه عن نبي او

أحطت علماء هذه الأمة ما هو قائم قد لا يحيط من القرآن وما هو محدث
انتهى وقد انجس جليل قل من يجهل به فاحفظه ويعلم منه أيضا الكلام
النفسي ما هو وان كان ابن الحاجب قد قال فيه انه نسبة بين معرفتين قائمة
بنفس المتكلم فاذا قيل زيد قائم او ليس زيد قائما فالنفس اثبات النقيض
لزيد او نفيه عنه ام من اوصاف الكلام الحادث فرق بعضهم بين
الحادث والمحدث بان كل ماله ابتداء كان قائما بالذات فهو حادث بالوقوع
ولا محدث وان كان مابينا للذات فهو محدث بنوعه كن لا بالقوة ام
وكيفية مجزولة لنا قال ابن سعيده ههنا كلامه في الازل ليس متشوقا
املا زهريا او غيره وانما يصير احدهما في الازل يعني ان امر واحد
يعرض له التنوع بحسب تعلقاتها للحادثة بدون تغير في نفسه فيما
يترك فلا يرد عليه انها انواع والجنس لا يوجد الا في ضمن انواعه اذ ليس
انواعا حقيقة له بل اعتبارية تفرق له بتعلقه بالاشياء فان وجدتها
وسمى ام من ثم متفاد المتفاد فلما كان مختلفا باختلاف الالفة الى
اي مختلف لفظ تلاوته فلا يشكل بما تعلقه التسطار عن البرقي في قولنا
باب ما يجوز من تفسير التورات وغيرها من كتاب التوحيد من قولنا كلام
الله واحد لا يختلف باختلاف اللغات فبأي لسان قرئ به فهو كلام الله تعالى
فالاختلاف انما هو في التعبير لا المعبر عنه ولما قال في محل اخر اذ عبر عنه
بذلك الصفة القائمة به تعالى بالعربية فقران وبالسرانية فاجعل بالعبارة
فاجعل فتورات والاختلاف في عبارات دون التسمي كما اذا ذكر الله
بالسنة متعددة ولغات مختلفة وللخاص ان صفة واحدة
تكثر باختلاف المتعلق كالعلم والقوة وسائر الصفات فان كان واحدة
منها قديمة والكثرة والحديث انما هو في المتعلقات والاضافات كما ان
ذلك النقص كمال التوحيد ولانه لا دليل على تكثر كل منه في نفسها انما هي
الوحي فبالعربية لا غير لما اخرج ابن ابي حاتم عن عفيان الشوك قال

لم

لم ينزل وحي الا بالعربية شتر من كل نبي لغوه ام قاله العصفري
النبوة قال ابن ابي عمير عن ابي اسحق عيسى بن ابي عمير
القران وامرنا العربية حير وبقي ما جدهم فغير هذه العربية وليست
فصححة والى هذا مال الزبير في كتاب النسب واجمع له ولم يعول عليه
غيره وكذا ابو بكر ابن اشته في كتاب المصاحف واحس اللسان الذي
نزل به بيانا ادم صلوات الله عليه من الجنة فعد قال ابن ابي عمير ان
انه كان عربيا الى ان بعد وطال العهد حتى وصار سريانيا وهو مشهور
بلسه سريانية وهي ارض الجزيرة وبها كان نوح وقومه قبل الخلق اذ ولد له التام
في تسمية فخر في القرآن لا ان قيل القرآن علم شفي على الكتاب العربي
والنحاري لا تدخل الا محاصره وانما تدخل ما فيه كثرة لتخطئه من جهة
الكثرة لاشد ان القاري في الحقيقة لا تدخل لا حتى هو وانما عرفه
فقرينا لفظيا مع تشخصه بما ذكر من اوصافه ليخبر من فقه كثر من اسم
باسمه من كلام الله تعالى ثم سبع صفات عطف على قوله قبله ثم جمل
صفات تسمى صفات المعاني لا على ما قبله لان محل كون المعاني
عند تكرار المعطوف مالم يكن المعطوف حرف ترتيب وان الله قد عاده
في الجملة التي قبل هذه وقطعها عما قبلها حيث قال ثم يجب ولم ينفذ
صفات له وانما استقط لفظية يجب في هذه الجهة وانتم في صفات
المعاني اشارة الى اتفاق اهل السنة على اثنان صفات معاني واختلاف
في هذه تسمى صفات معنوية قال من اشته الامر في غيره
معلولة والمعاني عللها والارتباط بينهما من اربعة اوجه اربعة
بالعلة والارتباط بالشروط والارتباط بالحقيقة والعلة اذ المعاني محل
لها اي ملزومة لها اذ لا يهر انصاف محل يكونه عالما مثلا الا اذا قام
به العلم وقس الباقي فتأمل قال الله والبيان معنوية بل نسبة الى
المعنى والمواد فيها بول من الالف التي في المعنى مادامت الذات
الم قال في الزيادة ان دامت مادته ولا ينفك نقصانها عن اسمها

ان لو فرضت فاصحة فافهم انهم
 تابع لادراكهم الفهم فافهم والمعتبرية ثابتة كما في الصفات
 على ثلاثة اقسام قسم له وجود في الفهم وفي الخارج وفي صفات المعاني وقسم له
 وجود في الفهم لا في الخارج وفي الصفات المعنوية وقسم له لا وجود له لا في الخارج ولا
 خارجها وهي الصفات السليمة بنوعها يتجلى في جهة لا الوجود لا في الخارج ولا في الفهم
 والتساك لطلب اي طلب الشارع من الممكن امتداد في الحال عليه تعاقد افعالهم
 وفيه نظر لان التغيير في يتجلى ما ند علم ما لا في الشارع والظاهر انما التوكيد
 فالمراد بالانطلاق الصفة على المحل مجاز لا في عدم الصفة بمسألة عن المعنى التام
 بالمراد **ان** في عشرة من صفات اي يتجلى في الوجوه من دون ذلك هو القول
 بالاحوال **وامت** على القول بنفيها وليس الواجب الا التمسك بالمسائل وهي اضرارها
 فقولهم انما لا يتصورها غاية الخلاف هذا في التمسك بالحقيق دون المشهور
 والمشهور اي من الحقيق على ما في مقابل الملكة **ان** فانظر في شرح
 الشيخ ونصه وانواع المسائل على ما تفرد في المنطق اربعة تنافي التبيين
 وتنافي العدم والملكة وتنافي الضدين وتنافي المتضادين فكل نوع من هذه
 الانواع الاربعة لا يمكن الاجماع فيه بين الطرفين است التبيين تنويع امر
 ونفيه عما من شأنه ان يتصف به كالبصر والعلم مثلا بالبصر جريدي وهو الملك والبر
 بنفيه عما من شأنه ان يتصف به وهذا لا يتجلى في الحايطة امر بهد فان هذا النوع من التبيين
 فان كلام التبيين وان كان هو ثبوت امر ونفيه لكن انتهى في مقابلة العدم والملكة
 مقيد بنفي الملكة عما من شأنه ان يتصف به وفي التبيين لا يتقيد ذلك **واما**
 الضدان فهما المعنيان الوجوديان الزان بينهما غاية الخلاف ولا تتوقف
 عقلية احدهما على عقلية الاخر مثالها البياض والسواد سرادنا بغاية الخلاف
 التنافي بينهما يثبت لا يمتزج اجتمعا **ان** واختار في ذكر من البياض مع الحركة فانها
 امران وجوديان مختلفان في الحقيقة لكن ليس بينهما غاية الخلاف التي هي التنافي
 لهجة اجتماعهما اذ يمكن ان يكون المحل متحركا بغير او **امسا** المتضادين
 فهما الامران الوجوديان المتكاملان بينهما غاية الخلاف وتتوقف عقلية احدهما
 على عقلية الاخر كالابوة والنسوة مثلا والمراد بالوجود في المتضادين ان لا امر
 ليس مقناه عدم تنازلا انهما موجودان في الخارج مما هو من المعلوم عند المحققين
 ان

ان الابوة والنسوة امران اعتباريان لا وجود لهما في الخارج عن الزهد واما
 الاصول فيجعلون اقسام المسائل اثنتين فقط تنافي التبيين وتنافي العدم
 ويجعلون العدم والملكة داخلين في التبيين والمتضادين داخلين في عدم
 ولهذا يقولون المعلومات منحصرة في ستة المثليين والعدم والعدم والعدم
 لان المعلومات ان الممكن اجتماعها لهما الخلال واما ما لم يمكن مع ذلك
 ارتقاء منها فهما التبيين وان امتنع مع ذلك ارتقاءها فامسا **ان** في جهة
 او لا الاول الضد والثاني المتكاملان يخرج من هذان القسم اثنان هما
 الخلفان وهما اجتماعان ويرتفعان كاللام والعدم لثبوتها وتنافي التبيين
 لا اجتماعان ولا يرتفعان كوجود زيد وعدمه والثالث **ان** في جهة
 وقد يرتفعان كالحرارة والسكون فانها لا اجتماعان وقد يرتفعان كسواء في جميع
 اصحابنا على ان المثليين لا اجتماعان لان المحل لو قيل تليس لزم ان يمتنع احد
 فان الغالب لشي لا يتلوه او من مثله او هذه فلو قيل شين لمارحون **ان**
 في المحاج انتفاء الاخر فخلفه ضده فيجتمع الضدان وهو محال له بلغة وبنية كقول
 به ففهم ففكره **وامسا** المتضادين فهما الامران صوابا المعنيان ليلاد في كمال
 الوجود است اذ لا تضاد فيها وهي العدم **ان** قال الله ايضا **ان** حركته
 يتعاظم لزم انتقاله الضدين / الا غيرتين عليه عز وجل **ان** حركته وعز وجل
 ان العدم ان كان مستجيلا في جهة كما لم يتصور لا سابقا ولا لاحقا وبه قرين
 وجوب الوجود له جلا وفرا يتسلم وجوب العدم والبقاء تبارك وتعالى **ان**
 والعدم على الوجود هناك من مطلق الخاص على العامة او اللازم على المعلوم كعصم حركته
 وطرد العدم على العدم ههنا وانما لم يكف بالاول في الموضوع لان خصوصية ذلك
 الراجية والمتمتع على التفصيل لانه لو استغنى فيها بالعام عطف عدمه وسرور
 عن اللازم كان ذلك في رتبة الى جعل شي منها **ان** اللازم وعسواد فاما
 الجزئية استلزام كليتها وفطر الجمل **ان** عامة عظم فيسبب الاعتناء به
 بمزيد الايضاح على قبح الاحكام والاحتياط بالمبلغ ليوصله لعلون موافق
 الايمان ومابة سبحانه وتعالى لتوقف الهادي من شك في صواب الطريق

العدم نقيض الوجود هذه عبارة لم يرد في الزيادة انظر تغييره بالمتغير
لا يجوز على تعريف النقيض اصطلاحاً - فستلزم من عدم الوجود هذا تعريفه
الزمانى واسم الحدث الزمانى فهو كونه الشيء مبرقاً بغيره وانما في وجودها يكون
وجوده اقل من وجود آخرتها معنى ذاته منزه عنه بالمعنى الثلاثة وهي
من الاعتبارات العقلية التي لا وجود لها في الخارج اه انظر قسط بان يكون
حرفاً الباقى يعم ان يكون بنفسه اي بسبب كونه جبرئاً وان يكون تصويره اي
صورة المماثلة ان يكون لا وانما قال جبرئاً ولم يقل جبرئاً لان الجرم اعم منه وتبقى الام
يتلزم نقيض الاخر دون العكس فاختار ان العلية تفسير للجرم بل لازم
اذ الجرم ملزم واخذ فخره من الفراغ لازم فخره اي مقارناً اوله
جبرئ عطف خاص على عام لانه يلزم من كونه له جهة ان يكون في جهة قال العز ابن سعد
السلام معتقداً الجبرئ لا يكون وقوده السوي يكون من العامة وانما في جبرئ نفس
فهم تعبيرنا اه او تنصف ذاته بالحوادث قال فخره بنفسه الشرح
انظر اذ قال فخره المماثلة ومن اين يلزم انظر ان من انصف بالحوادث مثل
لجوه او شيء من العالم وما انصف الشرح فيه على شيئين ان يكون المعنى ان من
انصف بالحوادث لا يستحق احاداً مثلها فليفرج حده فخره فقال فخره
ليس من الارض ان نفيه الهم لان يقال ان لا يكون الا واجباً والصفة الواجبة
لا تكون الا صفة نفسية او لا شيئاً وهذا يكون لازماً للصفة النفسية ومثل
هذا المعنى قاله ايضا فخره او ينصف بالافعال الاحكام انظر
بشر اعلم ان قوله بان يكون حرماً الى قوله او ينصف ذاته العلية بالحوادث
بيان للمماثلة اذ انما تقاسم من الزوات الحادثة وكذا قوله او ينصف بالغير
او الكبر فكان ينبغي كونه متصلاً به من غير فصل ففسره او ينصف بالافعال
بيان للمماثلة الافعال للافعال الحادثة لكن اورد عليه انه لا يظهر اذ قال
قوله او تنصف ذاته بالحوادث تحت المماثلة اذ لا يلزم من الانصاف بالحوادث
المماثلة للجبرئ او شيء من العالم بان من انصف بالحوادث لاستحقاقها
ولا انما لا يستحق احاداً مثلها فخره بان الحدث ليس صفة بنفسه وانهم
افترقوا اسما في المساءات في الوجودات النفسية كما لا يخفى على من تأمل وجوب

بان

بان الحدث لا يكون في هذا حاله الا واحداً والصفة الواجبة لا تكون الانسية او
لازمة لها وهذا يكون لازماً للصفة النفسية وكذا قال في قوله او ينصف بالافعال
بالافعال هو بالصفة المعينة وانما ذكر الافعال مع هذا اجماعاً في جملة الافعال
المهمة قصد للمبالغة في نفيه عما وصفه مثافاً فهم انهم يريدون
وكذا يستحيل لم يقل وان لا يكون في بل فصل هذا المستحيل وما بعده بكذا لفظ الام
على المماثلة وليلا يتوهم ان من تعلقاتها وان قوله وان لا يكون معطوف على قوله بان
تأخذ دالة لا تستلزم فيما بعده الا في ضد الارادة وكذا في ضد العدة مع حله
الضرورة والارادة في المعطوف والافعال ضد الحاشية والجمع والبصر لا تضاهيها بما قبلها
يكون صفة تقدم بمحل اد لو انفسر الى محل كما كان اولي من اجل بالاولوية او يكون
واحد عطف عدم الوجود اسماً على عدم القياس بالنفس من عطف لازم على الملزم اذ
عدم الوجودانية اسماً ثبوت التعدد في الذات والصفات او ثبوت شدة في
الافعال المقود في الثلاث او في بعضها يستلزم التمام والبيان يستلزم العموم
والجبرئ يستلزم الحدوث للمماثلة للحوادث فيما لها من العجز والمماثلة سلمه من كونه
لثبوت عدم القيام بالنفس لانه تعالى مع وجودها والعطف هنا في قوله وكذا وما بعده كما بعد
فيما قبلها ووجه الوجودانية لثبوت عدم القيام بالنفس وملزم عدم الوجود
عدم القيام بالنفس في الصفات تعالى مع وجودها والعطف هنا في قوله وكذا
وما بعده كالعطف فيما قبله اه ووجه الوجودانية ثلاثة وحيث ان الوجودانية
الصفات ووجودانية الافعال وكلها واجبة لمزاج لاجل وجوده فوجودانية الوجود
تتفي التعدد في حقيقتها متصلاً بان او منفصلاً ووجودانية الصفات تنفي التعدد في جميع
كلها متصلاً بان او منفصلاً ووجه الوجودانية في الافعال تنفي ان يكون شئاً اخر في
ما سلمه من انما عجز وكلم هو في فعل ما من الافعال بل جميع الصفات متصلة
حل وهو المنفرد باختر اغراضه بلا واسطة وما ينب منها الى غير حله
على وجه يظهر منه التاثير فهو مورد وبانه التوفيق الشئ وقد تقدم تعريفه ووجه
والاحد في الوجودانية وفوق بعضها بينها ايضا بان الواحد يستعمل من يعقل
وغيره والاحد لا يستعمل الا فيمن يعقل وقد نظر فان احد يستعمل في غير العامل

الضوء عليها فاما معينان وجوديان يستلزاما اجتماعهما في محل واحد بينهما
 محالة الخلاق خلافا للمعتزلة في قولهم انه ليس بضد بل مماثل في اجتماع الاجتهاد
 بينهما هو كما ان الله لا يخالف في كونه العلم بالشي بان لا يكون على
 ما هو عليه ولا على خلافه هو به فلا يكون قيدا للعلم بل امتثالا له من تقابل العلوم
 والملكة بمعلوم كما في كلامه يصح ان يكون توكيدا لمعلوم وفائدة زيادة
 العموم ان توكيد الكثرة بغيره قد يحتمل ان يكون صفة لمعلوم وتوابعه
 العلم ضروريا لا محققا ضرورة اما لانه يفارقه ضرر وجاجة كونه بالمتأق
 كحرارة الهواء والظلمة وجزعا لان هذا العلم يستلزم علمه تعالى لا سيما الضرر
 والاحتياج عليه تعالى اما لانه يحصل بغير طلبه فانما علمه تعالى به سبحانه لا يجوز
 شروما لما يوجب اللفظ من الضرر والالجا واما كون العلم نظريا في معنى الجبر اطلاق
 مراده ان هذه المذكورات منافية للعلم القديم المتعلق بغير المعلومات وتكون العلم
 نظريا متافيا اما قال في رسم الرسمي واما المتأق لانه علمه تعالى لا يكون علمه
 لو كان نظريا لكان حادثا لما تقرران النظر ببقاء العلم فالعلم النظري انما
 يحصل بعد انقضاء النظر ولا يجتمع معه وكونه علمه تعالى محلا له كالحال
 مما علمت وبها من وجوب قدمه واما كونها بمعنى البسيط ففيه خفا
 لان بعضها من الجبر لا في معناه لانه يدخل في عدم العلم بالشيء السهو والتفريط
 والنقص الا ان يكون مراده ان المجموع الذي منه كون العلم نظريا في معنى الجبر
 المستحيل عليه وان كان العلم بالنظر بالنظر البشري بمعنى الجبر بالنسبة
 لنا فاطلاق الضروري ممتنع لمتنا لا معنى والنظري لفظا ومعنى كما قاله
 في رسم الرسمي واما البشري فهو الذي يترك بيده العقل وعلى هذا
 ان نظرا لتعسير الضروري الاول وهو الذي يفارقه ضرر كان متاوبا له
 وان نظرا لتناهي كان مرده انه وزاد الم والترح النيان ولو لم وقال بعد
 قوله وكون العلم نظريا ونحو ذلك اراد به النوم والغفلة اه
 واحدا الصفات اطلاق الفقه هنا اطلاق لغوي بمعنى المتأق اذ منه ما هو
 نقيض كما تقدم في صفات المعايير واحدة خبر عن قوله المتأق واحدا

لا يقال

لا يقال انه مفرد خبر به من جم لا فاقول هو اسم فاعا واسم الفاعل خبر به
 من المفرد والمثنى والجمع واما الجابر فصفة متافيا في رسم الرسمي
 الترجمة بما يجوز في حقه كما احسن مما ترجم به امام الحرمين في الاشارة من قوله بان الاول
 فيما يجوز على ما لا يرام هذه الترجمة اه كما يتصف بصفات جارية وقد عرفت انه جبر
 وعز لا يتصف الا بواجب والجابر انما يتطرق الى افعاله من حيث انها متعلقة بغيره
 صفاته ولا يتطرق الجواز الى ذاته ولا الى صفة او غيره به بوحده من الوجوه اه وفي
 بعض المحاور ان قوله هنا ففعل كل ممكن او ترجم احسن من قوله في الكبر وحلو عبادة
 وخلق اعماهم لان الجابر على انه فعل الجابر في حقه اي بالنسبة اليه لا بالخاص
 بالنسبة اليه غيره تعالى بطلق على معان كل ممكن او رد بعدم ان قوله كما يمكن
 ان كان من باب الصفة التي هي العلم على طرفه فهي وانما ان السراة في علم الجواز
 على جميع الكائنات فالكائنات لا نهاية لها والحكم على ما لا نهاية له محال وجوه
 كله مؤد إلى التراجع وعدم النهاية وذلك محال اه وقد يتوقف في قول مؤد إلى
 التراجع على ما هنا في وهو ان ما اقتضاه عموم كلامهم من ان الجابر في حقه من الممكن
 واقع على طريقته ان الصفات واجبة الوجود لها انما واما على طريق
 العلم والتسعد من انها ممكنة لذاتها واجبة لسببها ولا غير هذا هو ان نسبة
 كما سر تطلق غير ظاهر لان الصفات على هذا ممكنة وهو هذا مستند اليه على طريق
 الايجاب والصلاح والاصح الا ان يقال في رسم الرسمي مراده بالصلاح ما ضده فساد
 وبالاصل ما ضده صلاح الا انه دونه قال الله اذ تروى عليه فعله صلاح الاصل
 للخلق كما تقول المعتزلة كما وقعت محنة دناءة اخرى ولما وقع تكليف بامر لا راس
 وذكر باطل بالمشاهدة اه لا يجب شي منها على الله اي لانه فلا ينافي وجوبه
 لوعده تعالى الذي لا يتخلف وقد رايت هذا بخط الشيخ منصور الطيلاوي رحمه الله
 نسخة ما رصده وهذا في ايدة وهو ان ينفخ شيوخنا السيد عيسى الصفوري قوس
 سره قال الحق الذي عليه المحققون ولا اعتبار بغيره خالف فيه انه ليس مراده الاشارة
 بقوله ان لا يجب على الله شي وقد يجب باعتبار صفاته كما لو اقتضت حكمته شاقا لا بد من
 تنقضي الحكمة ولين لم يجب باعتبار ذاته وكما لو علم في الاول وجود شي فلا بد من وجوده

والا لزم الجدل وان لم يكن وجوده واجبا باعتبار ذاته قال لا محذور في ذلك عليه عمل
ما يتبع لتفسيره وقول الله تعالى فما تقدم كما تقول المعقولة حاصله ان
الحوادث بينهم ما هو الاصل في الوجود والدينا والبصرين اوجبهما هو الاصل
في الوجود منقطع قال الدواني ولا يخفى ان مراده من الاصل بالنسبة الى الشخص لا بالنسبة
الى الكمال من حيث الكمال كما ذهب اليه الفلاس في نظام العلم ولذلك سأل الاشعري انتفاء
اشياء على من ثلاثة اخرة عاشا احدى في الطاعة واخرى في الكفر والمعضلة في ذوات
ضعفها فقال بكتاب الادب ويعاقب الثاني ولا يثبت الثالث فيعاقب قال
الاشعري ان قال الثالث يارب هذا غيري فاصح وادخل الجنة كما دخلها
اخي المومن فاجابه الجواب بان الرب يقول سمعت اعلم انه لو علمت لنفسك
فقد دخل النار قال الاشعري قد روي الثاني يارب كما لم يمتني صغيرا حتى لا اعصى
فلا ادخل النار كما انما في الثالث فثبت للجواب اه وسمك اذ قلنا ثم فيما
تقدم وذلك باطل بالمشاهدة ويرد عليه ان المكلف معقوف من المعاني وهو لا يشاهد
واحد بان التكليف مشاهد في الوجود والحادثة النبوية فيه
ان المشاهدة بحسب السمع الفاظ الادي والحادثة وفي البصر نقوشها واما
التكليف الذي تضمنه فليس بمشاهد الا ان يراد انه مشاهد بالواسطة
والاظهر في الجواب ان المم غلب المشاهدة وهو يحسن على غيره وهو التكليف
وحكم بان الجواب مشاهد واما برهان وجوده لا لما انفق كلامه على عدد
الانعام الثلاثة الوجبات وحتملات والجوابات مجرعات الادلة التي ذكرها
الدليل المتفق على ان محل التقيد المختلف فيه الى محل اخر وهو الجزم المطابق
سابق فترادفها او محازا والقرينة التي دلت عليه عدم التركيب كما به يقول
الدليل على وجوده تعالى حدوث العالم والعلاقة بينه ان كل واحد يوصل
الى المخلوق واعلم انه قد تقرر في كتب الكلام ان كانت العقيدة لا تتقدم
التي بين عند الله في صور الانتباه والحق اليها فثبت بغير اسنوي
قد اذنته منو والتفكير من حاشية السورة والى بحث الكفار ونحو
ورقة فحدث العالم قال الكمال بن ابي سريته العلم بحدوث العالم هو

اصل

ادله جميع العلوم الاسلامية وقانون الحج الاقامة لانه لو كان قدما لزم ان يكون
مقتضاها وللزم عليه من مناجاة به المتشايخ من قضا العالم وتبديل لا يكون
الارض والسموات وتفي القيا من فتنظير فاية الوعد والوعيد ويطرح كذب
الرب والكار الشراخ وقد ذكر من الحج الكفران قال ايضا سمعته كونه يعلم به نفاخ
على الطابع بفتح الموحدة لما يطبع به والحاجتم لم يختم به اه من لا رسله الا في
الحج يستدل على دعوي ملازمته للاعراض اعتبارا للملازمة الحرة وسكون فقط
وذلك ضرورة في الشرح والدليل ملازمته جميع الاعراض المقبولة انه لو عرفت
العلم لعمري من الكمال لان قبوله للجهنم تقبيح الخساف وبالحج له في دون احد من الناس
يستلزم حدوث الاخر ضرورة وان تقرر ان العالم حادث فهو خارج العدم وساحر
عدمه امتنع قدمه قال الكمال بن ابي سريته ان قيل برعبه نقضا العدم ارياه
بما لا عدم الحادث قديم وهو يزول بخدوشه فقد جاز عدمه مع انه قدم احب
بان القديم اسم لوجوده لا اول لوجوده وهو الذي قام الدليل على منوات قديم للعدم
فلا تقتضي بالعدم الا ارياه قال شيخنا ع ج قال قلت الذي حصل لنا من البرهان في
حدوث جميع العالم على تقدير انه منحصر في الاجرام وصفاتها واسمها على حدوثه
يكون في العالم ما ليس بجزم ولا قائم به كما يقول فلا سفة في الجواهر المرافقة
اب المحررة وينصهم الغزالي في العقول فلم يحصل لنا برهان على حدوث هذه
الترابيد على الاجرام وصفاتها قال قلت الا في عند المتكلمين ان العالم كله محصور
في الاجرام وصفاتها زنا واستدلوا على ذلك با دلة فيقولون سيقتض هذا القول لانه
يشمل هذا ليس ثم في العالم زايدي على الاجرام وصفاتها حتى يسئل عن حدوثه الا ان
الادلة التي استدلت بها المتكلمون ضعيفة فانفق في هذا الرائد المرفك ان يوفق على
الجزم باثباته او نفيه والدليل على هذا القول على حدوثه اريد على حدوثه
هذا الزايد يتخيل ان يكون اليها برهان وجوب الوجودانية امر لا يرد على
واذا لم يكن الجأ فقد دلت السمة والاجماع على انفراد امر لا يرد على ما تقدم وان
كل ما سواه حادث وحدث هذا لا ينفك عن حدوثه فيكون لا ينفك عن حدوثه
فلا يمنع الاستدلال با دلة الشرع عليه اه لزم ان يكون احدهما هو

المتساويين في بعض الصفات على طريق من يتصور بالامكان
 على القولين في ان الامكان شرط او شرط وان اراد المتساويين على قول او ترجيح الوجه
 على قول والاول مذهب المحققين او محصا وفيه نظر يعلم من كلامهم في الوسط فالنظر
 واعلم ان من عظم مسايل الامكان ان التحقيق ان الممكن لا يكون احد طرفيه
 اولى به لذاته فان قلنا **الممكن هو الذي يساوي طرفه** بالنظر الى ذاته فله
 هذا لا يكون هذه المسئلة مما يصحح للتراء لان ما تساوي طرفاه بالنظر الى ذاته
 لا يكون احد طرفيه اولى به لذاته وهذا مما لا شبهة فيه قلنا **ليس المراد** من
 الممكن ما ذكره بل ما خرج من قسمة المفهوم اليه والي الواجب بالذات والي الممكن
 بالذات فهو لا تقتضي ذاته احد طرفيه اقتضاتا ما ونفي الاقتضا القائم لا يستلزم
 نفي الاقتضا والجزئية استلزاما ضروريا حتى يتبع التناهي في بادي الرأي فان
 قلنا **هذه البحث فائدة قلنا** نعم لما علمت من انهم تمسكوا بهذه المسئلة
 في اثبات الصانع في الوجود المشهور لا مطلقا خلافا لمن وهم **ودليل حدوث**
 العالم في بعض الحديث انظر كيف سمي البرهان **ودليل** ان الوجود اعم مما كان لظهور
 كما عند المناطقة او يمكن ان يقال اراد بالذليل ما كان قطعيا منه بقرينة
 ان المطلوب في المقام اليقين فهو عام بخصوص او اريد به الخصوص وقوله مما عدا
 المناطقة بوجه انه عند الاصولين ليس اعم وفي العوض ان الذليل بالتفسير
 المتقدم يتناول الامارة اي التعلق منه قال **ورما قيل** الى العلم بالمطلوب قلنا
 يتناولها وغيره كالاجتماع والافتراق **ودليل حدوث** اكثر ارضي مشاهد
 لها هو اشارة الى قباسي هكذا الاعراض بشاهد يقتضيها من عدم الى وجود وكيفية
 وكلما يشاهد تغيره مما ذكر حادث واورد بعضهم على **مشاهد** هذه تغيرها ان
 التغير معني لا يشاهد وفيه نظر لان المعاني قد يشاهد وقد نقل عن
 السعد ان البصر يدرك الحسن والقيح واورد بعض اخر ان المشاهد
 مطلق التغير لا كونه من عدم الى وجود وبالعكس لاحتمال ان يكون من
 ظهور الى كمن وبالعكس ومن قيام محل الى قيام باخر او من قيام بتغيرها
 الى قيام بالمال ولو كانت مشاهد لسفير من عدم الى الوجود حاصلة لما امكن

دعوى

دعوى الكل من والظهور وغيرهما بين انه يبين على الاصح سعة في عدم
او اذا كثر ان الاغراض تتغير من عدم الى وجود وبالعكس فليس
 كما قاله الكمال بن ابي شريف ونقصه انها لا تمتنع اتفاقا على ان يكون
 انه يمتنع انتقال العرض من محل الى محل وهذا منقول عليه من متقدمي
 والحكماء كمن لكل من الطرفين دليلا يلائم اصله كما يقرر في المطولات فان قيل
 ما ذكرتم من امتناع الانتقال على العرض انكار المحس فان راجع لوجه
 مثلا تنتقل الى ما يجاوره والحارة تنتقل الى الباردة ما بينهما كما يشهد
 به المحس **اجيب** بان الحاصل في المحل الثاني وهو المجاور او الخامس
 شخص اخر من الرابحة او الحرارة مماثل للاول الحاصل في الرهبة **بجود**
 الفاعل المتخارعة نا بطريق العادة عقب المجاورة او التماسا **واما**
 الحكماء فيزعمون انه يفيض فكر الشخص الاخر على المحل الثاني من الحواس
 المتعار بطريق الوجوب على ما عرفت من مذهبهم **او** بلغة والمثابة
 كما قاله ابن شريف بعضها ثابت بالمشاهدة بالبصر كما في العرض المصورة
 ومثله التثابت باحساس احدي الحواس الاربع الباقية كمن في سموم **بجود**
 والمصورات والملموسات **وكيف الاستدلال** هذا المسئلة من الاستدلال المحيرون
 غير عام بالاشاعة ويمكن الاستدلال على حدوثها بنقا مطلق العرض كمن يستدل
 بالاشعري **او** العالم اي المكرر في الحق **واما** التوهم من
 ان يكون جواهرها واعراضها كغيرها من السم **الترتيب** الطبيعي اي الطبيعي
 ترتيبا يشبه الطبيعي لانه ترتيب طبيعي لان الترتيب بغير ترتيب
 وجود المتأخر على وجود المتقدم من غير ان يكون المتقدم عللة فيه **ود**
 بالنسبة للثنيين وهذا يسر كذا **وجاء** **بانه** ترتيب طبيعي
 النظر الى محالها فان للخص والشتوبين محالها اخر اكمل منوف في
 وجود او لا وليس وجود اول الكنه عللة في وجود اخرها لا يحد بحد لا يحد
 او ترجيح مثلا **قال** الحكماء تقدم الشرط على غيره مختص وخمس
 اقسام احدها التقدم بالعللة بمعنى ان وجود المتأخر يجب بوجود المتقدم

تقدم حركه الاصبع على حركه الحزام وتقدم الشمس على ضوءها الثاني التقدم
بالطبع بمقتضى ان التقدم يوجد بدون المتأخر ولا يوجد المتأخر بدون التقدم ولا
يتحقق وجوده وجود المتقدم ولا يكون علمه تاما له كمتقدم الواحد
على الاثنين وتقدم الجزء على الكل الثالث التقدم بالزمان بمعنى ان المتقدم
وجد في زمان لم يوجد فيه المتأخر كمتقدم الاب على ابن الرابع التقدم بالرتبة
اما ختامها طبعاً كان تقدم الواسطى الرتبة او وضعها كمتقدم الامام على الناس
او غفلا طبعاً كمتقدم الجنس على النوع او وضعها كمتقدم بعض مسائل العلم
على بعض للحامس التقدم بالشدة كمتقدم العالم على المظلم فلانه
لو فكر ان الحقبة العدم لا يتحقق عنده العدم هذا البرهان على قياس ما عديم
في التقدم اشارة الى قياس استثنائي مركب من شرطية متصلة متكررة
واستثنائية طرفية ذكرها استثنائي فينتج التالي فينتج نتيجته التقدم والاصل
لكن لا ينتج عن التقدم فلا يمكن ان يخلق العدم فهو بيان للملازمة بين
نفي قدمه ونشوب حدوثه لا يختص الموجود في التقدم والحدوث ان الموجود لا يخلو
امساكاً بكونه واجب الوجود او خارج الوجود فان كان واجب الوجود
فوجوده كذا انه وصفاته الوجودية وان كان جازي الوجود فوجوده كذا هو
والعرض فنثبت انحصار الموجود في العدم والحدوث وصحت الملازمة
لصحة دليلها اتمى واستقامت الاصل لو فكر ولم يعمل بوجه العدم في
ما يتوهم انه علم اذ لو قال لو حقه العدم لانسى عنه تقدمه لئلا كان
لحق العدم قبل حصوله لا يستلزم نفي العدم لا يستلزمه التقدم انظر ترجمه
في اقواله . لكون وجوده جيبج بيان للملازمة بين التقدم والناهي في
الشرطية واستثنائية الضرورية ليس بياناً لانه بواسطتين هي كون الوجود
جائز وكون الجازي لا يكون الاحدية كما وعبر قوله جيبج جائز وكون الجازي
حين ان يخلق العدم والحي لا يكون الا حادثاً ~~ان ذلك~~ ~~ان كل~~
والجازي لا يكون الاحداثاً باستناد لفظنا لو قال ذلك لول كلاً منه

على

يجب ان كل حادث حادث ولا يصح كذلك ان لم يشهد للحدوث الا لمن حصل في الوجود
او وقع ولو لم يكن موجوداً من المحدثات وامساكها بكوني كمرسدة في هذه
كالبان اي لب واي جهل مثلاً وكونه شهوراً كثيرة او جاز من ذهب فليس
بحادثة ولو كانت جائزة اه هذا فانه اقدر كيف وقد سئل استثنائي على وجه الامس
لا استبعاد مشروب بالذهب والاكثار والمقصود من الاستنباط الخارج عن العدم عنه
واما بوهل وجوده مخالفة فاما المحدثات فلان لو ماثل شامناً الا اشارة الى قياس
استثنائي ذكر فيه شرطية وطوبى الاستثنائية واقام مقامها قوله وهو محي
والاصل كلفه ليس بحادث فلا يماثل شامناً وتحتل اشارة الى قياس اقتراني مركب
من شرطية وجملة وهي قوله وقد ذكر محال والاشارة الى كونه حادثاً وعلى هذا فليس كل ما عديم
التقدم من البراهين اشارة الى قياس استثنائي كما ادعاه بعضهم كان
كل متضمن بهذا بيان للملازمة بين المتقدم والناهي في شرطية هذا القياس وهو
لونه اثلثاً منها كان حادثاً ~~فلان~~ ~~لو احتجنا~~ ~~الى محال~~ ~~لار صفة~~ ~~اشارة~~ ~~الى~~
قياس استثنائي مركب من شرطية متصلة متكررة واستثنائية مطلوبة اقام عليها
وهو قوله والصحة لا تتصف بمقامها والاصل كلفه ليس بصحة فلا يحتاج الى محال
ويجوز هذا القياس قوله ولو احتجنا الى الخصص والاصل انه كان الا لا لا احياً
الى ~~القياس~~ ~~الارم~~ ~~على~~ ~~الاحتياج~~ ~~الى~~ ~~الخصص~~ ~~الى~~ ~~البرهان~~ ~~احد~~ ~~ها~~ ~~هو~~
لا استثنائية عن الخصص اه انظر اذار ~~فلانه~~ ~~لو لم يكن~~ ~~واحد~~ ~~له~~ ~~اشارة~~
على قياس ما مر الى قياس استثنائي مركب من شرطية متصلة متكررة واستثنائية
مطلوبة لم يذكر ما يقوم مقامها من علمتها استثنائية منها ينتج التالي فينتج نتيجته
التقدم ~~لغزوم~~ ~~تجزه~~ ~~الاشارة~~ ~~الى~~ ~~بيان~~ ~~اللزوم~~ ~~بين~~ ~~التقدم~~ ~~والناهي~~
في الشرطية المذكورة ولا يخفى ان مطالب الواحد بنية ثلاثة وظاهر
هذا الدليل انما ينبغي ان يكون معه شرط مماثل في الالوهة كالمعدي
التامل يصلح لاثبات الثلاثة امساكاً بانيات وحدية بالافعال ووحدة
الذات فينتج نفي الكمال المتصل فلا يماثل لوزن كمت من جرمين فكلما كانت
صفة الغزوة المتعلقة اما بكل منهما او مجموعهما وكل مستحيل بغيره محز

واما دجده الصفات بمعنى الكم المنفصل عنها فلا ينبغي لها عموم التعلق كما
اشار اليه الله بقوله وبيان ذلك نقرر باسرها الخاطيع عموم قدرته وادارته
وح لوتفهمون بلزوم البحر فتنسب الفعل هكذا ينبغي ان يقرر الخاتم
مفد حقي على اقوام وهذا يعرف ان قول الله في الشرح فلو كان ثم موجودا
للظاهر وقوله بعد فتشعير وجوب وحدانية موالاته وجل وعز في ذاته وصفاته
في افعاله نظير ما تضمنه الاليل بالتأمل فتشاسب اطراف الكلام والنتج الاليل
المراد لزم عند تعلق تلك الله رتبين لا هذا اشارة الى برهان التوارد
وايضاحه انهما اذا قصد الى ايجاد مقدور معين فموقعه ان كان مقدرة
كل منهما لزم ما ذكر وان كان مقدرة احدهما لزم الترجيح بلا مرجح لان المقدر
للقادريته ذات الالة وللمقدورية الممكن فنية الممكنات لان الاليل المفرو
على السرية من غير مرجح لا يقال يجوز ان لا يقع مثل هذا المقدور للزوم
الحال او يقع بهما جميعا لا بكل منهما بل لزم الحال لان المقول الاول باطل بالزوم
عجزهما وان المانع من وقوعه باحد هما ليس الا وقوعه بالآخر فيلزم من عدم وقوعه
انما عدم وقوعه باحدهما وكذا الثاني لان القرض استقلال كل منهما بالقوة
والارادة فيما لا ينقسم قال الله اي شريف اي لا يقبله بوجه مما لا فعلا
كالسر لصلاته ولا بالتقطع لصغره ولا وهما لغير انهم عن تمييز طرف منه
عن طرف ولا فرسان العقل مطابقا للواقع اذ العقل والحالة هذه يحرم عن الحكم
بالانقسام لا استقلاله انفسا مالا ينقسم في نفس الامر والا فالعقل قد يفهم
المحال والفرق بين اوجه وثنى احد ان الفرق العقلي لا يتوقف في الحقيقة بل يقدر
على تقسيم محال تقسيم من غير انزها الى حد يجب وقوعه عنده بخلاف الالهية
يقف في الحقيقة فانه لا يدور الا المعاني الخيرية المتبادية من طرق الهراس
وبالابدع الحواس لا بد من الالهية كالجوهرة لا لغيره وهو الجوهر ليسلا
يلزم انحصار غير المركب في الجوهر بمعنى الجز الذي لا يتجزى فيرد عليه منع
انحصاره ويسد بان هناك اشيا اخرى الهولي والصورة والجز ذات وهي
النفس والعقول وهذا المنع وان لم يكن دفعه بان المقصود حصر ما ثبت

وجود

وجوده عند اهل الحق من الايمان فالاختراعت ورود ما واد ان استبان وجوب
عجزها لزم مراد الشرح به هذا برهان المانع وبيان ذلك نقرر
المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيهما الاله لكانا لنعبدنا ونعبد غيره انه لو كان
لا يمكن التمايز بان يوجد احدهما حركة زيدا ولا يكونه ولو امكن التمايز لكان
الممكنين لكانا اعنى احتياج النصفين وحي احد الالهين وامكان التمايز لكان
محال لتحقيقه وليس هذا الاليل اقناعيا خلافا للشعيرة في حواشي المصاحف
اه هكذا ليس والذي رايته في ابن ابي شريف نفسه وامسلم ان طاهر مروي
لو كان فيهما الاله الا الله لفسدنا استقلا لا على بني خدصا في مروي في
والارط اذ المعنى لو وجد في الاله الا الله وليس المعنى لو امكن فيهما الاله الا الله
والحق ان الملازمة بين الالهية قطعية اه ولا يخفى عليك ما في كلام من المصاحف
وقال ايضا قد تناقض كلام السعد في هذا الفصل وطروء عدد تعدد المصاحف
فانه جعل ملزومه هنا امكان التمايز لانه جعل تعدد ملزوما له من
وتقيضي الملزوم لزم لتقيضي اللازم وكون الشيء الواحد لا يربط بمسكن محال
والا لكان تقيضه ملزوما لا زتقاعها اه في جمع الاختلاف بين فرق بعضها بين
الاختلاف والاختلاف فقال الاختلاف يجري فيما طرأ من صورته متباينا ولكن استبعد
محد من يذهب من بغداد الى مكة لزيارة الكعبة ومن يذهب من مكة الى مكة
لزيارة الكعبة فيكون طريقه وصوفا مختلفان ولكن المقصود في هذا
يكون الطريق والمقصود كل منهما مختلفين كرجلين يذهب احدهما الى شروان
والآخر الى نوى وامسما في حجب انتباهه فانه لو سبق شي اخر
على هذا الاليل بانه لا يفيد الا ان الحوادث موجودة وامسما في حجب انتباهه
الشورية لم وزيادتها على الثالث كما هو المسمى فلا تعدد اكبرها احدا
وذهبوا الى انه لا يوصف الا بالمعرب كما مر كما قال الشيخ بقا جمع الشيخ
تلك هذه الصفات في برهان واحد لا اتحاد اللازم على نفي كل واحد منها
وهو نفي وجود شي من الحوادث وتوقف وجود شي اخر اذ علم ان
لها بتوقف وجود الحوادث عليها فبقيت على الوجه الاول وهو قاعد

عادله وهو الحق وكذا اختلف في شأن ابن نوح الذي في شجرة السابى نقله عن
الباجي ان سائر نبيي خلافا لما وقع في الليث السمري قد يملكه قلده
فاخزاه وامر اخره بن عليهم السلام فقد قال البيهقي في كتاب
التقاضي ان الذي عليه الاكثر سلفا وخلفا انهم ليسوا بنبيي ونقل عن جعفر
ثيمه ما نصه الذي يدل عليه القراء والفقهاء والاختيار ان اخره بن عليهم
بن نبيي وليس في القرون ولا في النبي بل ولا في الصحابة غير ان الله تعالى ما قال
والخاصة ان القلة في معرفتهم حصل من قبل انهم الاسماء والاشياء
انما الاسماء كثرهم الذين قطعوا اسباطا من عهد موسى وقد قال ابن كثير اعلم
انه لم يقع دليل على نبوة اخوة يوسف وظاهره ان الله تعالى خلق ذلك من الناس
من يزعم انهم اوجي اليهم بعد ذلك وفي هذا نظر ويحتاج شوقي في كتابه
تحال القاصي عياض في السوا اخوة يوسف لم يثبت نبوتهم قال ابن كثير
والزكاة سره وكذا الحربة واختلف في نبوة اربع نسوة مريم وابية وسارة
وهاجر والصحاح بن نبيي اياه واختلف في اشهره البلوغ للبعثية والوجي
بعد الاتفاق على انه يجوز غملا ان يبعث الله نبييا صغيرا فذهب النجاشي
الوقوف بدليل ان عيسى ومحيي ارسلا صغيرين وعليه جري السجود وذهب
ابن العربي واخرون الى انه لم يقع وتاويله ان عيسى ومحيي عبد الله في
الكتاب وجعلني نبييا واتاه حكم صبييا بانه اخبار عما يجب له احصاء
لا عما حصل له بالفعل والمراد بالارثية التقدير في الازل وفي العلم في
نبوتها لمن لم يبلغ قال ابن عرفة في مختصره الكلام في نبوت النبوة لم
يبلغ الحلم وهو ظاهر قوله وادم بين الروح والجسد وان كان عياض اثبت
في نسخة هذا الخبر ثم قال بعد ذلك في آخر الكتاب وقوله تعالى ليغفر الله ما تقدم
من ذنبك قبل ان يبعث في النبوة قال لزم التناقض وقيل العرق بين الحكم والنبوة وقوله
فلان تنافى قلته ورد بانه ملزوم لنفي الاختصاص وفيه نظر وامر
الرسالة فلا يكون الا بعد التلخيص فاما مل ذلك فلا انزوي وقد بين الامام السجدي
قدس سره ان الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم كنت نبييا ونوحا الى راحة الشجرة

المفاعة

المفاعة عليها من الجسد لا بصفة فلم يقع الوعد لا بكونه موجودا ولا
الجسد الشريف وثبت ذلك وادم بين الروح والجسد قال ابن كثير
انه يصير نبييا فيرد عليه انه لا خصوصية له على غيره ولا في جميع الاشياء
ومثله يرد على من قال ان المراد بالحكم بالسوة كما اشار به سقاية مؤيد
صلوهم لنفي الاختصاص والامانة المراد بها صفات الجسد لا صفات الروح
وبما ظهر من التلخيص هو انه ولو ان كراهه عدمه فهو محتمل ان لا يغير
يكونوا عند الله الا كذلك في حينه عبارة عن العفة ومن لم يدر في ذلك
نظر الى الامانة اعتبر فيها بحلقها ومن فاست به والعفة عن غير ما
ومعطيا فالافاضة الى محبة في معروف الارادون التام بها محبة
مخلفان اعتبارا وتبليغ ما امر به بتبليغه فان غلطت نقله عن
كلما اتى على الرسول فللمنسية اليه طرفان طرف الاخذ من حيث علمه سلام
الاردي لانه وهو السعي بالتبليغ وهو المراد هنا امره وطرفه من حيث
على نوبن احدهما وهو الاصل ان يبلغه بعينه وهو خاص باحد الثاني ان
يبلغ ما يستنبط اما بنفسه واما بما يدل على صوابه لا في نفسه حرمه
وامرهم انهم الامور الثلاثة الواجبة للانبيا عليهم السلام التي ذكرها
لا يفتي في منبرها عن الاخر لان بينها عموما وخصوصا من وجوبه في
نفي تبديل شي مما امرهم الله بتبليغه او تغيير معناه عدالة كون وجوبه
لما امروا بتبليغه من جهة الواسع والثاني ومات عن تركه من جهة الضيق
عدا والاول والثالث في نفي تبديل شي مما امروا بتبليغه شيئا وسواء
بامتناع الكذب شيئا ناهي غير الامور بتبليغه والثاني بامتناع معصية غير
الكذب والتبليغ والثالث بامتناع بعض شي مما امروا بتبليغه شيئا غير
تبديل ولا احوال فيما بلغوه وهي الكذب والامور في حديث عنه عليه
الصلوة والسلام في الحلال اي الحلال يطع على الامور في الحرام في كونه
في الشفا وكذا يستحيل عليهم التلون وعدمه ويري وما كان بطلان
ليس بجذام وما يستحيل عليهم ايضا العفة والامور في حديثه في

المفاعة

حضوره سابق فوجهه ذبا في قوله الله الكلام اما هذه من الاعراض فيه رد على ابي
حسب وصوم بصفات الادوية التي لا تؤدي الى نقص في رد على النصارى
وبعض جملة المفسرين وكذلك الموحدين كما لمصر اي غير المنفرد وغير المنفرد
واما العبي فلا يجوز في حقهم واما ما وقع لسيونا بمقرب فاما هو وضع لبصر
لا الله غير حقيقه خلاف الزمخشري واما النصارى فيجوز في حقهم كما صرح به
النوري في شرح مسلم وهذا بعد التبليغ واما قبله فستتم ذكره قبل ان ينقل
به عنه شرح وتبين يتذكره قبل موته بالانحاد اي لخاد الالهوت المعبود منه
بالا قانيم القلاسة التي هي الوجود والحياء واعلم في الناسون الذوق هو عيسى ويزعمون
ان عيسى قبل من الجزاء البشري واما الجزاء الاي فهو ان به وقد قدم مزيدا
بالنجاح بل هو فضله عظيمه مطلوبة وعدم القوة عليه نقض قال في المناظر
للديلمي فان قلت كيف يكون النجاح وكثرة من الغضاب ونقوضي بر كرا
قد اثبت انه عليه ان كان حضوره كيف شئ الله تعالى به بالبحر عما تعدده فضله هذا
عيسى عليه السلام تقتل من النساء ولو كان كما قرنته لنكح فاعلم ان ثباته
عليه بانه حضوره ليس كما قال بعضهم انه كان هيبوا اي جبا من النجاح ان لا ذكر
له بل قد انكر هذا هذا المفسرين ونقاد العلماء وقالوا هذه نقضه وعيب وك
يلقب بالانبياء وانما معناه انه محصوم من الذنوب ان يات بها اي محصورا بمن
محصور كركوب عيني مركوب كانه محصور عنها فوصف بعينه هذا متعلق بالذنوب وتل
ما نعت نفسه من الشهوات فهو اسم فاعل كركوب بمعنى ضارب فوصفه به
على هذا متعلق بالنجاح وييل ليس له شهوة في النساء والجوارح الثاني احسنا
فقد بان كدس هذا ان عدم القوة على النجاح نقض وانما الفضل في كونه
موجودة ثم قبحها مستند السابح هذه كعيسى او بكفابة من الله سبحانه عليها
السلام فضيلة رتبة كونه ناشئة في كثير من الاوقات محالفة الى الدنيا
ولا يهملوا بغيره الى الشارة الى قياس استثنائي سرب من منفصلة مذكورة
واستثنائية مطلوبة رفع فيها الثاني كانه رفع القدم وقواه لتصويته من كونه
بيانا للزوم التالي القدم في الشرطية المتصلة بالبحر من البحر المتقابل للقوة

وحقيقة

وحقيقة الامكان اثبات العجز استعرازا به من سد مجارا معلما في حقه
وجعل اسمائه فالتا للتعلم من الوصفية الى لا حية لا يسا حية في
علامة انهم في مقاصد المقاصد وشرحها قوله امر خارق للعادة لم قال في لاف
والا لا يتوي فيها الصادق والكاذب قال الامدي لان اسمه سر سر سر سر
بالقول واليه اشار الله بقوله انه عز وجل صدق سمع في يومه لا يدرى ولا يخبر
كون لخارق العادة معينا من جهة اتفاقا بل يعني ان يقول اية رسا
العادة غدا فاذا خلق الله البحر او شق القمر فعد فقد صدقته ودخل في قوله
امر الفعل كالتحريك بالامان بين الاصابع وعدم الفعل لعدم احراق النار وانما في
الثم وقولنا في التوفيق الجوهري امر احسن من قوله مصم مثل ان كل من تضرع على
جعل المحر كون النار يربوا وسلاما وتقا الجسم على ما كان عليه من غير خرو او حاحم على
ما كان عليه من مقلات اعراض الحياة والاجتماع عليه من غير احراق ان
يكون لعدم احراق النار محجة مع انه غير مقرون به في الرسالة كما ان
هو دعوى الرسالة احصيه بانه ذكر بعضهم ان مثل هذا مقرون وقوى
كما ان ما وقع بعد دعوى الرسالة في حكم المقتضين بها وكذا بقا في قوله ما تخبر
شرح عقيدة شيخنا ج فان قلنا المسيح الدجال يظهر في يومه دعوى عنه
انه عليه كاحيا الميت الذي يقتله وقد قيل ان الخضر واسات واسط العاربان
الارض بامرهم وان كان بعجزة انه بعد ذلك فلا يقد على شي الجوارح ان حوارق الوجل لا يقد
على ان يترجف المحجة لا زنا مقارنة لدعوى الربوبية لا دعوى الرسالة ودعوى شوق
على كذبه فيما يدعيه لا تصافه بالصفات المسيحية على الاله كالتعويض
وخرج حاهر هذه الامة دون غيرها من الامم فان قلنا في دعوى
انه عز وجل اياته على ايدي امواه واحيا الموتى اية عظيمة فكيف يمكن مدح
وهو كذاب مفتر على عباده فاجوب انه جاز على حجة الحق حاد
مع ما يدل على انه مبطل غير محقق فدعواه وهو انه لم يستوف على جهته كافر
بواه كل مسلم فدعواه وحقه وقد مضى صاحب المصالح هو السؤال
وجوابه بقوله السؤال ساد من عمله وحواه كذا وتاخذ وجه سره سر

هذا هو
الوجه

الرجال لم يدع استرة حتى تكون تلك الآية دليلا على صدقه وانما ادعى الوهية وانما
لمن هو منسوخ بمسألة الخدوش وهو من جملة المخلقين لا يمكن واما وجه استرة
الخدوش فلا جعل البطل له قوله كونه اعور مكتوبا بين عبيد كافر ونحن نقول ببطلان
دعوى مطلقا سواء كان معه ام لم يكن لصحة قرآنه انظر قسطاني في شرح نزهة الخاري باب
لا يدخل ادعاء الكونية معقرون بالتحدي وهو ادعاء الرسول الخارق في حجة
كروامات الاوليا والعلامات التي تتقدم بمئة الانبياء فانها اخص اي تاسيس
لغايرة النبوة وحجج الخاد الادارية من مص من الانبياء حجة لنفسه كان
يقول محجج في ما ظهر من فيها مضر والمعاد بالمقارنة ما يعبر عنه وهو ما تراخي
عنه زمان الخارق تراخيا بسبب الابد العرف منفصلا عنه اما التراخي الكثير
فالمعجزة معه انما هو اخبار الرسول عن حصول ذلك الخارق ولا شك في مقارنته ذلك
الاخبار للوعوي فانما اخبار بالفتنة عابدة ان العلم باعجازه تراخي الي وقت وقوع
ذلك الخارق فان قيل التحدي انما وقع في بعض الخوارق لم صلى الله عليه وسلم فيكون
الخارق اعاري عن التحدي غير معجزة فلجواب **ان التحدي لما وقع في بعض**
الخوارق اجره في باقيها في بغيرها بما لم يقع فيه تحدي او يقال التحدي الواقع انما كان
لما برزهم ومعاندهم في ذلك وعدم التحدي لصدقهم بالخارق تاسيلا في شرح
مقاصد المقاصد والقول بان هذا تمثيل وقياس للغايب على الشاهد وهو
على تقدير ظهور الحاج انما يعبر في العلميات لا فائدة الظن وقد اعتبر قوله بلا
جاء لا فائدة النقص في العلميات التي هي اساس ثبوت الشرائع على ان
حصول العلم ليعا ذكره من الخصال انما هو لما شوه من قرآن الاحوال قد
اجب **انه** بان التمثيل انما هو للتوبيخ والتعزير دون الاستدلال ولا
نحتاج لمشاهدة القران في افادة العلم الضروري لمصالحه لمن عاب عن الخلق بواثر
النقص ولكن حصر فيما اذا فرضنا كون في ذلك ليس فيه غيره ودونه حجب لا يعجز
على تركها غيره وجعل معنى رسالة مجته ان يحركها الله من ساعة ففعل
اه ورا دبعضهم ان تكون في من التكليف ليجتمع في ذخره وعند ظهور
المنعط سامية وانها التكاليف من الخوارق فانه ليس بمعجزة كونها ناقصة

الحادات

في حجة النبوة

العادة وتعبير الرسول انه فايده التحدي با معاصيه عام شيئا على
قال ابن المنير تحدي من الاسماء الفصاحة الانسنا بعد صلى الله عليه وسلم
هذه الخصوصية لا يكون لعلم الكتاب العزيز وهل يصاحبه عليه وسلم في حجة
العلم التي ليست من التلاوة ولكنها معززة من اسم خوي بها او ظاهر بها
او تليق بجوامع الكلام انه من التحدي بنعمة الله وحضوره صاحب كعبه او
ونصرت بالوعاء فسط في قول الخاري بان قوله صلى الله عليه وسلم بعشرون
تدليل لوقوعه في النبوة وقوع الخارق بزمان ياتي في ذلك غير لا يمتنع
تخليق من بعض التزام شرعه لاجز قبل حصوله لانما الصدق واختم
بمع الان كمن بين الاحكام وعلى التزامها بوقوع الخارق في عهد الامام علي اذ
ابي بكر اباي في ولعل عمل الخلاف في الخارق الموسس دون امور في حجة
مع عدم العاصية اي بان لا يظهر مثله ممن ليس بنبي واما من سبه
فلا مابع والا كان النبي مستورا بالغيره ولم ينزل منزلة من فوقه فاما من سبه
وقد ضرب العلم لدعوي الرسول الرسالة وطلبه للمعجزة مثلا لا تصح في حجة النبوة
الرسول ويعلم ذلك على الضرورة فقالوا ما مال ذلك ما دام من حجة من محسني
برايه وسلم بخصر جماعة وادعى انه رسول الله هذا الكلام ابراهيم فقاموا حجة
ختم الله على قلوبهم انما عارضة ويقوم عن سريته ويجعل ثلاث مرات مثلا فمنا لا
شك ان هذا من المكل على سبيل الاجابة للرسول تصديق له ومقبول عليه
الضروري بصدقه بلا ارتياب ونازل منزلة قوله صدق زان فوا يتبين من
ولا فرق في حصول العلم الضروري في حجة النبوة من شاهدة ذلك
الفعل من المكل او كبريتا هذه لانه يبلغ بالتواتر خبره كذا الفعل وانما حجة
مطابقة هذا المثال لحال الرسول عليه الصلاة والسلام فلا حجة
الا من طبع الله على قلبه والعياد بالله سبحانه بجملة من شابهه في
على كل الحالات بلا حجة دنيا واخرى واما حجة من قال ان الخارق لمعان حجة
بالنبي من عدم الحجة من غير شهادته عليه السلام عليه وسلم ما ورد من حجة
ولم لا يفيق اهل مكة ان لا بد من حجة في مقام القدر تلك الاثبات بانه

وامر علي الله عليه وسلم عليا ان يكتب الكتاب فكتب علي هذا ما قاضي عليه محمد رسول الله
فقال امشركون لا تقربوا الرسالة لا تشرفا علي الله عليه وسلم لعل امير رسول الله فابي
علي لعله بالبرهان ان الامر ليس للايجاب فلهذا علي الله عليه وسلم واخذ الكتاب فكتب
فاساد الكتاب به اليه علي الله عليه وسلم على سبيل ايجاز لانه الامر بها لكن تعارضه بانه
وقيل وهو حسن الكتاب لانه ما ذكره يوه خربك من يحسن الكتابة وانما حركها
فما المكتوبين غير قصد فوجهه ودفع بان تلك منافق لمحة اخرى ومن كونه اميرا
لا يكتب وفي ذلك اتحام القادر وقبيل المحبة فالمرح ان علي سبيل ان يدفع بعضا
بعضا وقبيل ما اخذ العلم او حرام اليه فكتب وقيل بان مات حتى كتب اه واما
برهان وجوب الامانة ام الا قال في بعض الحوائث الامانة هي العصمة ولم يعبر
بها غيرهم علي ما قال بعض الحفاظ ان لم يحفل بها لغيره ووجه ما فعل ان الامانة
هي الصفة وبذا فسرهما ابن عباس رضي الله عنهما في اننا عرفنا الامانة فالمرح
بوجوب الامانة حفظ الكايف والعصمة المنع واصطلاحا قيل ملكة
تفسيانية تمنع من الخوض والمخالفة وقيل صفة ترجب امتناع عصيان
موصفيا ومن ثم امتنع اتصاف جبرائيل والكتب بها الذل بالامتناع
هو اما لا لغيرهما ورد بان المختص بالنبى والملك وجوب العصمة ولا يمنع
عن غيرها لغيرهما وبعضهم العصمة هي المنع من الذنب مع عدم جواز الوقوع
واما الحفظ فهو المنع من الوقوع في الذنب جواز الوقوع فالانبياء معصومة
والاوليا محفوفون فلازم لو خالفوا اليه هو كما مر اشارت على قياس استثنائى
مرتبه من متصلة مذكورة واستثنائية مطلوبة دفع فيها التالى دفع وانتهى
دفع المقدم وقوله لان الله تعالى للزوم التالى المقدم في الشرطية القطع
سوي ما ثبت اختصاصهم اي كونه معصوما عليه لا ينافيهم الي
امهم والبا داخله بعد الاختصاص على المقصود كما هو الشايخ في الاحوال
فلان المختص بعبادة الله تعالى في الاشارات الالهية له حججها وجوب شايعة
النبى صلى الله عليه وسلم فلا وفلا وانما منه للوجوب لانه جعل مسامحة لا ما
لمحبة الله عز وجل ومحبة الله واجب ولازم الواجب واجب فاتباع النبى صلى الله

المرح ان المختص بعبادة الله تعالى في الاشارات الالهية له حججها وجوب شايعة
النبى صلى الله عليه وسلم فلا وفلا وانما منه للوجوب لانه جعل مسامحة لا ما
لمحبة الله عز وجل ومحبة الله واجب ولازم الواجب واجب فاتباع النبى صلى الله
عليه وسلم واجب انما بانه يكون باسسال امره واحسان ربه وانه كبريوا الله
في فعل مثل ما فعل وترك مثل ما ترك ورغبني وسعدت في قوله وانما احسن
عزائى لانه هذا الجواب وارد على المطلوب فحكم وبه من حيث هو من انشاؤه
كل شئ كما تفهمه الجواب والجواب وسكنتها طلب موسى عليه السلام عند ربه
والحسنة في الوارث لنفسه رحمه خاضعة لقوله واتبع لما وعظله لعمري
اليك فاجابة ثمانية بان تقييد المطلق ليس الحكمة هل عدى من ماله ما عيني
فان امك لو فرضوا لما اقتصصكم بغير من باخره لا يجمع من شئ
من شأنها ان تقع لخلق صالحهم وعالوم موهم وكافهم من خصصه من شئ
ارواح قال ربه فساكنها كالقول بالموجب لا يوجب عليه اسلا جعلا الله
تعالى نايبين واجبين من الذنوب اليه بقوله انا هدانا لك وناسم لك
كاتبه وصمحه الوصف بالتقوي وقبالة الزكاة والجمع بين
وساير الايات ومتابعة النبى الامي حسبه علي الله عليه وسلم من وجوب
الجنس معاهدة الصفات المتعددة لا القربة المتحدة واما دليل جبرائيل
فان المراد بالدليل هنا البرهان لان الله يطلقه عليه كثير من اطلاق مقامه
الخاص وبعبارة اما تفننا او فرقان الواجب والماز والى الله عز وجل
والمعهود الاعراض التي لا تؤدى الي نقص فمن ذلك تعظيم احواله اي ان ذلك
اوامر البشر يعني طرو الاستقام والام وليس ذلك بعبادة ولا هو فقتر
ثبت انه عليه السلام بصفته محض شفه اي خدش وثبت اي سرب
يا عينه السفلى اليه يوم احد وثبت اي انه سم له ذرية استاذة ثاب
منه بطق له واخبره بان مسم فاق قلت لم فخره كل اساوره ووجه
قل التناول لكونهم النافل ان الخبر غيرا قال بعض المحققين وهو ما ظهر من سيرته
انما يخص باصناف الظاهرة وانما حقوايم الخفية وانها من لا يهتد
واعتماداته الاقدسية وانوار باعظم الخلية فلا يترك له باقى من سيرة
تغير الاجسام بغيرها ولا يغيرها على الودع الله فيها من صفات غيبية
واذا ما وطفه عليها من الرغبات فلا يغيرها بسكون وادها من صفات غيبية
الاجسام

في قوله لا اله الا الله
في قوله لا اله الا الله

الاحلاف واذا وقع بهم شيء من هذه منهن البدن الطاهر اسألوا ما عباد ما فيها
من العبد ولا نور التي لا يعلم قدرها الا مولانا الذي علم عليها لا يجل امره
وخوفه بخلته فليز منها ولا يكون شأ من صفوها ولا يوجب لهم فحشا ولا انحاما ولا
ضعفا لقواهم الباطنة اه لا كما هو موجود في حق غيره وكذا الجوع والظم
لا يستولي على شيء من قلوبهم ولما تنام اعينهم لا تنام قلوبهم الى غير ذلك وقوله
في الشفا وامسا بطونهم فمعه غاليا فيه نظرا لان فيه اثبات حصول التقدير
في الباطن في غير الغالب فليز ان يكون جائزا وامتنع عدمه هو ان مقتضاها
ويجمع الى ما فرغ من ذكر ما يجب على الخلق معرفته من عقايد الايمان
في حق مولانا حل وعز وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام كل الفاتحة هاتين
اندرج جميعا تحت كلمة التوحيد وهي لا اله الا الله محمد رسول الله ليجعل العلم
بعقائد الايمان تفصيلا واجالا ولتعرف بذلك شرف هذه الكلمة وما انطوي
تحتها من المحاسن وغير ذلك مما ذكره المم في الشرح قال الشيخ اقدار وقد نص
العلماء في الله عنهم على انه لا بد من فهم معناها ولا لير يتفجع بها صاحبها
في الاعتقاد المخلو في الباري اذ معنى الاوهية لا اراد عليه الدور
او محرومة لانه متوقفة على معرفة لاله والا لا متوقفة على معرفة الاوهية
واجب ان هذا تفسير متقن وليس تعريف الحد او يقال ان الله جامد
ولا متوقف على الاوهية الا لو كان مستقفا من كل ما سواه كذا
في النسخ بينا مستغنى على العجز وعدم نصبه ونسبه والا لرسم بالان بعد
الباولعله يجعل الخا زان في مملكتنا بالبحر المحدي لا بالرسم حق بل هو ان
كون مظهر كذا من غير مظهر **و** معتقدا بانصب عصب على كلامه
ما عدا هو معنى ما سواه قوله **ف** تكرار اللفظ **ف** هو واجب له الوجود قال
لا يقال ان الشيء قد يكون معدوما فيكون غنيا عن الفاعل في ابن اسكن
استلزم الاستغناء الوجوب لاننا نقول لو لم يكن تعا وجودا كان معدوما
اذ لا واسطة بينهما لكن التالي باطل فالقديم مثله وبالمثلة فيجب له سبب وجوب
وجوده ولو لم يكن تعا واجب الوجود لزم ان يكون حايثا فيلزم افتقاره فانهم

انتهى

انتهى وتخي يوجب يستلزم **ف** وجوب الجمع له **ف** اعدا كونه مهيما
في قوله **و** يرخد منه اي من معنى الاوهية الاول وهو مستغنى
كل ما سواه سرقة **و** اعلم ان اضطلاعهم **ف** كذا **ف** مستغنى
العقائد في الاستغناء لا يقتل ان يعبر عن وجوده بوجوبه **ف** مستغنى
يقوله يرخد فتنسبه له **و** كذا يرخد منه **ف** مستغنى
اي من معنى الاوهية المتقدم قبل لو قدمه على قوله **و** يرخد منه سرقة
اي من لانه اذا لم يجب عليه يلزم ان لا يكون له عز من قائله **و** يوجب له تعالى
الوحدانية فاعل بوجوب ضمير يعود على معنى الاوهية الثاني ان قلنا وجوب
الوحدانية له تعالى يرخد من كلمة التوحيد بالمطابقة فلا حاجة الى حجة
المصرية بالنسبة لكونها ضعيفة اعني دالة التضمن بالنسبة الى شدة حجة
بأنه انها ذكرها للاندراج بالتضمن في كلمة التوحيد استغناء لذكر العقائد لا بد
لذلك **ف** اذ لو كان معه ثان في الاوهية لكان مثبت قلت **ف** مستغنى
ان في الاوهية للزم الاستغناء بكل منهما عن **ف** مستغنى **ف** مستغنى
زاد هنا ليجب دون سائر المواضع لوجود الخلاف في ذلك على وجه وجوب
منه اية حدوث العالم اي من بعد معنى الاوهية الثاني وقوله **ف** مستغنى
يوجب له تعالى الحياة وما بعد ها كذا يرخد منه حدوث العالم **ف** مستغنى
اي ان لا تأثير في هذا المعنى داخل في الوحدانية وانما اعلاه زيادة ما ذكر
من التفصيل في مزج الطبايعين ومن تبهم **ف** مستغنى **ف** مستغنى
وانتها او عمدا في الذات وعلى كل حال في الصفات او عموما **ف** مستغنى
عاديا لوجود غيره كالماء والطعام والسكر **ف** مستغنى **ف** مستغنى
سببا للسوات والارضين او الراد في الوجود والعدم قال الشيخ **ف** مستغنى
في الزمان وعلى حال اقتران الاسباب بمسبباتها وحاله عدم امرها
قال **ف** مستغنى **ف** مستغنى **ف** مستغنى **ف** مستغنى
بقوله اردت عموما في الذات وعلى كل حال في الصفات **ف** مستغنى
فذلك حال ايضا جواب ابو الحسن قلت **ف** مستغنى **ف** مستغنى
عليه لفظا بل تقدير في قوله اردت ان شيئا من اعيانها **ف** مستغنى

ان ذلك الذي راها يلزم ان قدرت شيئا من الكائنات موثرا بطبعه وذلك محال لانه
يصير حينئذ ان ما سواه غير مقتدر اليه وذلك باطل ما عرفت قبل من وجوب اقتدار
كل ما سواه اليه واما ان قدرت ان شيئا من الكائنات مؤثرة بقوة فلا محال ان
كما ان ذلك محال ان قدرته موثرا بطبعه والله اعلم ويؤخذ منه ايضا ان يؤخذ
من معنى الالهية ان لا يتاثر بغيره فلو كان كذا لكان مقتدر اراد بالحق تعالى
اللعوب وهو انما هو القوة بمعنى ان يكون ذلك المعنى طبقا للحكمة او جبرها
او حارجا عنها لا المطلق الذي هو الاله فلو كان ذلك المعنى على الاستغنى والافتقار
مقتضاه وعلى اوجهها فنحن وعلى سائر المقاييد الترام وتنتج كلامه بالاستقراء
بشهادة ما به انصرح بدخول احدي عشره من الرجاء في قوله هو بوجوبه
وفي ضمنها الذي عشر مستحيلا وصريح بالجازرات بقوله وكذا يؤخذ منه انه
الو لا يخفى ما في ذلك

سائر الاشياء اي بقيتهم اي بقيتهم من السور الذين هو
المقتضى ومنه الحديث اختر اربعاء فارق سائرهم اي باقيرين وجعل ان
المراد جميعهم لان سائرهم استعمل بمعنى جميع على الصحيح خلافا لما ذكره في كتابنا
على ما عرفت من ان هذا هو الاله ومعنى الايمان بالانبياء الايمان بوجودهم
والصحة انه لا يتصور لعدم لقوله فقامت من قضا عليه ومنهم من انهم
عليك وان كان عدوا لانبياء وروى في الحديث لان بعضهم ضعف الحديث ويعظم
والمعنى انهم سميت بذلك اسم السموها وانما هو الاله لان الملك هو
الياسين واليوم الاخر قال القائل في تفسيره المراد باليوم الاخر من
وقد اشر الى ما لا يتناهى او الى ما يدخله الجنة الجنة واهل النار
النار سميت بذلك لانها اخر الاوقات المحدودة وقيل بغيره سمى يوم لقائه
باليوم لان لا ايل بعده وفيلانه في ايام الدنيا والامم تكون في سائر
انما هو بيان الملازمة بين عدم الحدود صدق الرسل وعدم بقاء حلا اسما
وعدم حصول ما به العتق مع كونهم اذ ذل في البحث لعلهم الاحكام
ولمعد منهم وهي نسق مع كونهم انظر الى ذلك والخوض في حوض النبي
صلى الله عليه وسلم الذي يعطاه في الاخرة بقاها منه سرية لا نظما بها

وعو

هذا الحديث
هو الصحيح
في تفسيره
المراد باليوم
الاخر من

مسيرة شهر ماوه اشهد بيضا من اللبن واحلي من العسل وبر من الخبز حافاة
الزبرجد ونحوه اطيب من العسل وكيزانه من الغنقة عدم نجوم العسل كبراه
رواياه سوا عليه اخلفاوه الاربعة ومن انقض واحد منهم لم يسمعه الا في قول
هو مختص بنبيينا عليه السلام او بغيره من الانبياء احببنا ان يحتسب
انما هو الكوثر الذي يقضي من ما به في حوضه ولم يسل لم يره بغيره من
ولمذا امتن الله تعالى عليه به في التنزيل واما غيره من الانبياء عليهم الصلاة
والسلام فقد ورد بان لكل نبي حوضا كما روى القرطبي واخرجه ابن ابي اسيد
عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لكل نبي حوضا وروى
في حوضه بيده عصي يدعوا من عرفه من امته الحديث وهذا هو حوض نبيينا
عليه الصلاة والسلام واحد له متعدد خلاف قال صاحب التذكرة الصحيح ان
له في حوضه عليه وسلم حوضين احدهما في الوقت قبل الصراط والاخر داخل الجنة
وكل من شرب من حوضه قبل ان يمشي في الصراط فانه لا يخطئ الصراط ولا يخطئ الجنة
والله اعلم ان حوضه في الجنة فانه لا يخطئ الجنة وماوه نصب في حوضه
ويطعم على الحوض كونه لانه بعد منه ان انظره في باب الحوض من شرحه على

قال في حوضه لم ينعقد عليه اجماع فقد خالف فيه بعض من المعتزلة لانه لم يثبت
بالنظر الا احتيالا فالسبب في ذلك من كذب به فهو مستور اه وامامهم
قوله انا اعطيت الكوثر فغلبه خلاف المختار انه الحوض الكبير وقال القرطبي في حوضه
المراد في الجنة وقال القرطبي في حوضه لان الكوثر قولان القول بان الحوض واحد
بانه نهر في الجنة وقال البخاري وهو المعروف قال الامام الرازي المشهور
المستفيض عند السلف والخلف انه نهر في الجنة انهم قال الفرعي اختلفوا
في الميزان وفي الحوض اليها قيل الا فضل الميزان وقيل الحوض قال ابو الحسن
القاسم والقاسم ان الحوض قبل والمعنى يقتضيه فان الناس يخرجون
عطا من قبورهم وحكي من بعض السلف من اهل النقيض ان الحوض يخرج
بعد الصراط وهو عطا

وله صلى الله عليه وسلم خمس شيايات كما قال النووي وهو المشهور
في حوضه عليه وسلم حوضين احدهما في الوقت قبل الصراط والاخر داخل الجنة
وكل من شرب من حوضه قبل ان يمشي في الصراط فانه لا يخطئ الصراط ولا يخطئ الجنة
والله اعلم ان حوضه في الجنة فانه لا يخطئ الجنة وماوه نصب في حوضه
ويطعم على الحوض كونه لانه بعد منه ان انظره في باب الحوض من شرحه على

والمناقض وانما ورد في بعضها ذكر اسماء ومن بعضها ذكر الظاهر وفي اخرها
حديث ابي هريرة عند الطبراني من قول حماد الصيرفي واني غير متاين به
انهم يفترون فقد قال ابن جرير الروايات وان احتملت لفظا فهي بحسب
معنى بيان كلامنا الكافر والمنافق بسبيل ولا يرتفع الحكم الروابي في هذا الحديث
الا باو او قد ورد ان الرباط لا يسئل وان الشهد لا يسئل وان الميت
بالنظر لا يسئل والميت للجنة او يومها لا يسئل والميت بالطاعون او
في منته صابر ام حسنا لا يسئل لان السؤال لمن يشاء ان يقبر وتوقف
ابن العكبراني في اهل العترة والجانين والبلية قال للجلال **فتقف الروضة**
انه لا يسئل الا المتكلمون قل **فتقف الروضة** وايراد اهل المعتزلة مبني على
عدم اختصاص السؤال بمنه الامانة ومن مرافقه وفي سوال الاطفال خلاف
كثير جزم العربي وحاجة سموا الام وتكلم عقولهم والاهل بهم
اعلموا عنه قال وهذا الذي يقنع طواهر الاخبار وقد جاز ان الطبراني
اعلمهم كما ينضم على الكبار قل **ويبدأ ابن جرير** الطفل المتكلم فيه
بغير التميز قال الطاهر ان ذلك لا يمنع في التميز وبعض من شراح
عقائد السوفيين الحنفية جزم بان كل ميت يسئل صغيرا كان او كبيرا
قال ابو يوسف او حنيفة في سوال اطفال المستتر من ودخول الجنة وهو
عند غيره لا يسئلون قال في مقاصد المقاصد وشرعيا لا يسئل طفل
ولو كان تكلم ويدخلون في الجنة لعدم طغيانهم اذ لا يعذب
الله احدا بلا ذنبه وامسا فالحق من الخلاف انهم لا يسئلون ولا
يسعى عندهم ان يكون سببا محل خلاف واحد ومن كل من ذكر احد من شخص
احاديث عموم السؤال قال في مقاصد المقاصد هذا لشرعنا منهم وعلموا
شما انهم يسئل كل احد بلسانه وقيل بالسريانه واسرع وقيل
بالعوي وبذلك له انما يقول ما علمك هذا الرجل والصواب ان السؤال
هو نفس الفتنة ولذا ترجم بعضهم بقوله باب فتنة القبر وهي سوال
الملكين وليس من باب يومهم على النار فيمنون او يعذون اذ لمعان
عزة وان من ميزت اعصاه وعرفه او صاله او مكنته الباع في
انوارها لا بعد ان خلق الله الحياه في احرابه او يعيده كما كان حضورها

وكذا لا يسئل
المتكلم فيه
الطفل المتكلم
فيه

انما يسئل
المتكلم فيه
الطفل المتكلم
فيه

على قول ابي المعالي المرحوم سعد السوان مع على حرمانه من
القلب تحيها ويوجه السؤال عليها وذكر عمر محمد عدلا ما
وحكمه السؤال اظهار ما هم العباد في الدنيا حين يهرع
من كفر او ايمان او طاعة او عصيان لبيان اسم الله او لاسم
عدهم والا قال لعالم الخير على كل شيء تشهد يعلم السر واخفى ولا يغيب
عنه الخبى **وسئل** السؤال جملة او تفصيلا ظاهر قول المصنف
في التوقف جازا بكفى **سؤال** امكلم ان السؤال عن التفصيل لا ذلك
تكفى عن التفصيل لعظم الامنية بالنظر لكره السمع والسمع وطرعه
من السمع فانه جازا خبر انما يقولان له من ربه وماذا وهذا هو
لا تفصيلا **ويؤخذ** منه وجوب صدق الرسل **وسئل** ربه
سؤال ان التصديق المصدق في كلام الله جازا صدق ذلك كله وعمل
ان ربه **واسئل** الله الى الله بقضى احسانه عاهه وعونه
لا يحسن الا الكامل وذكره كيتب صدقهم وامهرهم ويظهر ما مرور
بتفصيلا قال بعضهم ذكر ضرورة وجوب الصدق واستحالة الكذب وذكر
استحالة فعل مزب عنه ولم يذكر ضرورة وجوب الامانة ففعله
في الاول لزيادة البيان وذكر عنه في الثاني لان الاول على وجوب وصف
دليل على استحالة صدقه وبالعكس وسكت عن دليل وجوب الطمأنينة
واستحالة الكتمان انه فلا فيما مرر في شرحه اذ ذلك الثاني حجة
دليل الثالث انظر **واستحالة** فعل المنهيات عطف على
وكذا استحالة الكذب وهو من باب عطف العام على الخاص وذكره كيتب
لنكتة ويظهر رفع استحالة الاول عطفها على وجوب وصفه عطفها
على وجوب فتامله وغير ذلك ليستعمل برهات الامانة وسلبها
لان ضد كل منها فعل مزب عنه **واستحالة** فعل المنهيات عطف على
لشغل برهان الامانة والتشكيك مع ان صدق كل من راجع من ربه فكل
اخصر وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص اذ دخل منه ما قد
كلها اشار بالاكيد لا يحسن الامانة **وسئل** ربه
في الشرع يسأل في حوله في الفعل وفي الامر لم يفتقر ذكره ووجه حجة

السكوت انهم عليهم الصلاة والسلام لا يقرون احدا على ما اطل قد
على هياض الاجماع على ذلك واستدل به على غصنهم من الصغار
وسواراه فاخره او قلعه فلم يعبر وهذا قول الجمهور وانما كان
الاقرار دليل الجواز مطلقا لان من خصايص الانبياء عليهم الصلاة
والسلام تغيير المنكر مطلقا بخلاف غيرهم فانهم فانه ان خشي على نفسه
سقط عنه انظر السكوت وشرحه **قوله** اختاره للرسالة اختباره مستلزما
وصفه بالصدق والامانة لانها وصفا كمال ولا يختار بها الا الكامل
لان علمه محيط بكل شئ على ما هو فيلزم ان لا يكون الامام علم تعالى
ونكر بوجوب استحالة صدقها **قوله** وقد امر الله بالاعتقادهم استدلالا على انما
والتمني **قوله** لا الا لوجهه اي كما قيل بالوجهه عيسى وامه سالها الحاج
ابن عينا **قوله** القاضي عبد الجبار عن قوله تعالى واد قال الله يا عيسى
ابن مريم انت قلت للناس اتخذوني وابي اليمين من دون الله وقال الله
في انصاري من يقول ابن مريم الله فقال **قوله** لا لانه يلزم
بتحقيق قوله عيسى ان يقولوا في مريم **قوله** ولعلها قيل لعل ههنا
للشك باعتبار كونها مختصرة شاملة على جميع العقائد ولم يجعل
غيرها مما يودي معناها من الكلمات متلها وقيل للترجيح لانه يلزم دعوى
علم الغيب لو قطع بذلك لان ما ذكره لا يتعين ان يكون الشارع اراده
فقط الجواز اراده **قوله** غيره وقيل للتحقق باعتبار ما اخبر به موسى
عليه وسلم من ان من ذكر هذه الكلمة الشريفة دخل الجنة لا محالة
والحكمة في افراد الضمير في حرفها تلامز الكلمتين وكونها كالشي
الواحد فعاد عليها الضمير مفعولا كما يقال العيان تكلمت وفيل الضمير يعود
على الشارح وقد قيل المم رجاء الله من ذكرها فاجاب بانه ترك التنبيه
على يعود الضمير على مجموع كلمتي الشهادة بتأويل الكلمة من باب تحمة
تنبيه الشئ باسم جزية وقد شئ في بعض المحلات لانه مقام تفصيل
ما يدخل تحت كل كلمة من الكلمتين واخردها بالتأويل المذكور للتنبيه
على ارتباط احدي الكلمتين بالآخر في ترجمة الايمان والله لا يحصل الا بجمعها
قال المم وبالحجة فقد عبرنا في كل مقام بما يناسبه والله اعلم قال **قوله** وعمر

جزءه

جزءه رضي الله عنه حسن ادب اذ لم يجزم بما لم يكن عليه دليل شرعي نجاس
على شريعته اه **قوله** على ما في القلب من الاسلام لعله انما عبر بالاسلام
دون الايمان الذي هو من مستلزمات القلب بناء على تزايدها وظاهرها
ان النطق شرط لا شرط لجعله اياها ترجمة على ما حصل في القلب بعض
الايمان وجزائه وما في اللسان تذكير وقال التلمساني في شرحه لو كان
قوله كيف جعل الشيخ الاسلام من اعمال القلب وهو من الاعمال **قوله**
الجواز كما هو مفسر في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم الاسلام ان تشهد ان
لا اله الا الله **قوله** فالحج **قوله** ان يقال المراد بالاسلام في كلام الشيخ الاسلام
بالشرعي بل مراده الاسلام اللغوي وهو الاستسلام والاستعداد
والاذعان بالقلب باشتغال او امرائه واجتناب ما يهداه **قوله** ولم
يقبل من احد الايمان الا بما يحتمل ان المراد الايمان لا بغيرها من غير ان الله
والجدة ويحتمل ان المراد بالاشكاف بها وفي ذلك ثلاثة اقوال **قوله** وهل
يشترط في الوخول في الاسلام النطق بالشهادتين والاشهاد بالقرآن
والاشهاد فلا يكفي اسراجده محمد رسول الله الظاهر من كلامهم اشتراط
الاشهاد والاشهاد لا يشترط في قوله لا اله الا الله على فرد واحد وهو الله
بما يتعد نفيا عن كل شئ ومن المعلوم عند اهل المعاني والصور
ان لا عالم الا زيد بالغ من زيد عالم بغيره والمقصود الودع بالشرع
وهو القصد الاخر **قوله** اما الايمان بالشهادتين فلا محل لتوهم اشتراط
كسوف والمم لم يذكره فتنبه له وفي حاشية المعلقين للحاج صاحب **قوله**
قيل كلمة الشهادة او كلمة الاخلاص هي لا اله الا الله محمد رسول الله
كما يوجد من فتح الباري وغيره ومنه يوضح ان اشتراط
التلفظ عند الاسلام بكلمتي الشهادة او يقول اشهد وهو الراجح لعدم
بل الصواب ولا يغتر بخلافه مما ذكره بمظهرهم اه **قوله** فاعلموا ان
الم ليس على هذا الوجوب بل للتحقق **قوله** ومنها التوكل وقوى
التوكل التوفيق وهو الاستسلام لامر الله بالكلمة فان التوكل له
مراد الاختيار وهو يطلب مراده بالاعتماد على ربه والمقصود ليس له
مراد **قوله** ومنها الخيار وهو عمدة المراقبة عند اصحاب اليقين نفقنا

AS



غيرها في الارز انظر انظر بيان الملازمة في الحاشية المذكورة **قوله** فالكتاب والسنة
والاجماع قبل الاول الاستدلال بالاجماع لان في الاستدلال بالكتاب والسنة شبه
مضادة اية هكذا قال بعضهم وكان مراده شبه المراتبة الاستدلال بالشئ على نفسه
لكن لو سلم فهو ظاهر بالسنة للكتاب ولكن لا سلم ذلك لان المستد به هو الاتفاق
للمادة والمقتول عليه هي الصفة القائمة به تعالى فلم يتخذ الدليل والمدلول
حتى يلزم المضادة بالاستدلال بالشئ على نفسه **قوله** لو لم يتحقق بها ان
ان يتحقق باضدادها بيان الملازمة ان كل جازي قابله لصفة لا يخلو عن الاتفاق
بها او مخالفا او وضوحا لان القبول نفس وكل جازي قابله لهذه الصفات بدليل اشتقاق
اتصاف الموقر بها وصحة الاتصاف لاحكامها فالصحة الحياة او امر لازم للحياة
فيلزم قبول اتصافه بها **قوله** قال اقدار اني بهذا الدليل القطع تقوية للدليل القليل
واخره عنه لضعف بيان الملازمة اذ القابل للشئ لا يخلو عنه او عن ضده
قوله وذلك نعم وهو لا يليق بالمعبود بل حال عليه كذلك الشئ قال تعالى تلك
جهنم اتيناها ابراهيم على نومه وقد الزم عليه السلام اياه الحجة بقوله كانه قد
ما لا يسمع ولا يبصر فافاد ان عدمها نقص لا يليق بالمعبود ولا يلزم من عدم
العلم قدم المعلومات لانها صفات قديمة يحدث لها تعلقات بالحوادث ولا
يقال ان معنى سميع وبصير علم لانه لا يلزم منه كما قلنا ان بطلان التسوية
بالامر الذي يعلم ان في السما مبصران ولا يلزم ولا يبرها والامر الذي يعلم
ان في الناس اصوات ولا يسمعها فتدبر اذن كونه سميعا بصيرا كما تضمن
كونه عليما انه يعلم **قوله** واما برهان كونه خالق المكنيات وتوحيدها بالشيء
اقدار فظاهر هذا البرهان بوجه القادر للشرط والجزا لمن قام له كلامه فيحتج
ان انقلاب الاول انقلابا عن الممكن غير واجب والثاني انقلاب حقيقة
كان يقوله لو انقلب حقيقة لا سخالة شئ من شئ بدون حقيقة او لا سخالة
شئ من شئ بدون الامر اه انظر اقدار مر قوله فلانه لو رجب اي لذاته فلا ياتي
ما روى اشارة المطيع محمد الوعد **قوله** واما الرسول عليهم الصلاة والسلام
فيجب من حقهم العز لا يكتف محليهم في حق الانبياء غير الرسول فنقول بالتراخي

لان

لان حيث ان معرفة الاخ لا تسكن معرفة الامر وقد تقوم سابقا في اول الوجاهة
عدد هم عليهم الصلاة والسلام فقد قال ابو الحسن روي ان حبان في صحبه والحاكم
في سنة ٢٢٠ عن ابي ذر الغفاري رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله كم الانبياء قال
مايت النبي واربعة وعشرون **قوله** يا رسول الله كم الرسل قال ثلاثون
وثلاثة عشر ثم غفر روي ابو حاتم والاجري بسند ضعيف ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال الانبياء مائة الف واربعة وعشرون منهم الرسل اثنا عشر وثلاثة عشر
او لهم ادم واخرهم خاتم النبيين محمد صلى الله عليه وسلم **قوله** ان ما ذكره في مائة
مقلية للرسل عليهم الصلاة والسلام واما الشريعة فمطوية في كتابا والرسالة
رسول وهو كما قال القائل في عياض الرسل وكليات فصول معنى مضمون في اللغة والا نادرا
في اشتقاقه من الشباح ومنه قوله جالسا ارسالا اي اذا تبع بعضهم بعضا كما
الزم تكرير التبليغ والزمت الامة اتباعه قال بعد كلامه والنبوة والرسالة ليستا
عند المحققين ذاتا للنبي ولا وصفا ذاتا خلافا للكراميد في تطويلهم وتحويلهم
عليه يقول اه قال شارحه الولي والاشتقاق بحسب المعنى واراد به مطلق
الاخر اذ هو اوسع دائرة منه ومنه قولهم جالسا ارسالا جمع رسول فيفتح
متتبعين اذا تبع بعضهم بعضا قال تعالى ارسلا رسلنا تنراي متتابعين
واحد بعد واحد اه والرسالة ايحاسه تعالى بعض عباده حكما انشائها لا حق
به والنبوة كذلك الا انه يختص به اه ومن هذا يعلم الفرق بين النبي والرسول
قال القسطلاني ولا بد فيها من ثلاثة امور للرسل والرسل والرسل والرسل والرسل
شان والرسل الارسل والرسل التبليغ والمهم من الله النبوة والرسل
اه وما يجب للرسل والانبياء عليهم الصلاة والسلام انهم افضل البشر اتفاقا ومن الملايكه
عند جميع اهل السنة ذكره صاحب منهاج الاصول او كل الخلاف في غير تبليغهم
الصلاة والسلام فانه افضل خلق الله جميعا بالاجماع قال ابن جماعة الشريعة
اقسام الاول الحكام مكملة وهم الانبياء الثاني كامل غير مكملة وهم الاولياء الثالث
لا واهم من عوامهم اه وقال ايضا في محل اخر يقال في الانبياء محضون والاولياء
مخفون واختلفوا في نبوة الاستدلال الردي فيقول ليس ينبغي بل يكملون من

و اما في الكلام
الاول